وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الإقتصادية

العنـــوان

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة –دراسة حالة الجزائر– خلال الفترة 2000–2021

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:
– فنور رقية
– لحمر شيماء

إشراف الأستاذة:
– معيزي نجاة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: مفتاح أحسن	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: معيزي نجاة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: بوزرب خيرالدين	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الإقتصادية

العنـــوان

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة –دراسة حالة الجزائر– خلال الفترة 2000–2021

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:
– فنور رقية
– لحمر شيماء

إشراف الأستاذة:
– معيزي نجاة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: مفتاح أحسن	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: معيزي نجاة	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ: بوزرب خيرالدين	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

« يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ »

المجادلة الآية-11-

الشكر والتقدير:

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من إنجاز هذه المذكرة.

نتوجه بشكرنا إلى الوالدين الكريمين.

نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة: معيزي نجاة لتوجيهاتها وملاحظاتها المقدمة لنا.

ونثني بالشكر على الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة اللذين تفضلوا بتقويم هذه الرسالة

و نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام بقسم العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي بجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل فرع–تاسوست–.

و نشكر جميع الزملاء والأصدقاء والإخوة والأخوات الذين قدموا لنا المساعدة مهما كانت طبيعتها، وإلى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى:

كل طالب علم يسعى إلى كسب المعرفة وتزويد رصيده العلمي و المعرفي

إلى من وضع الله تعالى تحت قدميها الجنة إلى كل ما أملك في الوجود إلى من منحتني الحنان، الحب والقوة بدعائها إلى من لم تدخر نفسا في تربيتي إلى أمي العزيزة "نادية" أطال الله عمرها وحفظها.

إلى من علمني العطاء إلى من رباني على حب العلم وأنا صغيرة، وحقق الله حلمهم وأنا كبيرة، إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي، إلى سندي ومن أحمل إسمه بكل فخر أبي العزيز "أحمد" أطال الله عمره وحفظه.

إلى من ينسيا أبدا تذكيرنا بطلب العلم إلى من لم يبخلو علي بدعائهم والدي الآخرين: أبي العزيز "أعمر" وأمي الثانية "سيهام" حفظهما الله وأطال عمرهم.

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال تدعمني من أخواتي: سلمى، دنيا، دلال، مريم حفظهم الله، وإخوتي: زكرياء، إسحاق أطال الله عمرهم وحفظهم.

إلى رفيقات المشوار اللاتي تقاسمنا لحظاتنا مع بعض وفقهم الله.

إلى صديقة العمر ورفيقة الدرب: أحلام.

أهدي هذا العمل إلى نفسي

إلى كل من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون من دعاء وكلمة طيبة

فنور رقية

أهذي ثمرة عملي هذا:

إلى من ناضل لتربيتي وسعادتي وتعليمي، إلى الذي علمني الصبر والمثابرة إلى أبي الحبيب الغالي حفظه الله وأطال الله في عمره.

إلى التي تحت أقدامها الجنة إلى نبع الحنان وإلى معنى الحب أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى إخوتي: حسان، مريم، فادية حفظهم الله وأطال عمرهم.

وأخص بالذكر زوجي "فاتح" على مساعدته وصبره معي، إلى أفراد عائلته.

إلى جميع الأهل والأصدقاء.

لحمر شيماء

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
كلمة الشكر	**I**
الإهداء	**II**
فهرس المحتويات	**III**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**IV**
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر	**8**
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	**8**
المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	**10**
المطلب الثالث: مبادئ الإستثمار الأجنبي المباشر	**12**
المبحث الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	**13**
المطلب الأول: محددات إقتصادية	**13**
المطلب الثاني: محددات سياسية	**14**
المطلب الثالث: المحددات القانونية والتشريعية	**15**
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره	**16**
المطلب الأول: التفسير التقليدي للإستثمار الأجنبي المباشر	**16**
المطلب الثاني: التفسير الحديث للإستثمار الأجنبي المباشر	**18.**
المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر	**22**
خلاصة الفصل	**24**
الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة	**27**
المطلب الأول: مفهوم البطالة	**27**

المطلب الثاني: أنواع البطالة	**29**
المطلب الثالث: أسباب البطالة	**31**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة	**32**
المطلب الأول: النظريات التقليدية	**32**
المطلب الثاني: النظريات الحديثة	**36**
المبحث الثالث: آثار البطالة وطرق علاجها	**42**
المطلب الأول: آثار البطالة	**42**
المطلب الثاني: أساليب ووسائل معالجة البطالة	**44**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثالث: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة –دراسة حالة الجزائر– خلال الفترة 2021/2000	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2021/2000	49
المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**49**
المطلب الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر	**56**
المطلب الثالث: عراقيل وعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**61**
المبحث الثاني: تحليل واقع البطالة في الجزائر	**65**
المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر	**65**
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2021/2000	**68**
المطلب الثالث: إستراتيجيات مكافحة البطالة في الجزائر	**70**
المبحث الثالث: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر	**74**
المطلب الأول: حجم العمالة التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2021/2003	**74**
المطلب الثاني: توزيع العمالة الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000–2018	**76**
المطلب الثالث: تقييم مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000–2021	**79**
خلاصة الفصل	**83**

خاتمة	85
قائمة المراجع	88
الملخص	

قـائـمـــة الـــجـــداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور تدفقات الاستثمارات الأحنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2021.	**57**
02	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2000-2021.	**59**
03	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 2000-2021.	**69**
04	حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2003-2021.	**74**
05	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة عدد مناصب الشغل المحققة خلال 2000-2018.	**76**
06	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال 2002-2017	**78**
07	الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في اللجزائر خلال الفترة 2000-2021.	**80**

قـائـــمـــة الأشـــكـــال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2021	58
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر خلال االفترة 2000-2021	60
03	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	69
04	حجم العمالة التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2021	75
05	نسبة التوزيع القطاعي من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة خلال الفترة 2002-2018	77
06	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر (حسب أهم الدول المستثمرة) خلال الفترة 2002-2017	79
07	الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال 2000-2021	82

مـقــدمـــة

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، إذ يعتبر من أهم مصادر التمويل الذي يعتمد عليها كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد ازداد دوره نتيجة مكانته المهمة بين وسائل التمويل الخارجي كمصدر لنقل المعرفة العلمية وانتقال التكنولوجيا، وتغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.

وكما له أيضا دور مهم أيضا في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم والدول النامية بصفة خاصة ومن أهم وأبرز هذه المشاكل نجد البطالة التي أصبحت تفوق المجتمعات والحكومات والتي تزداد مع زيادة الكثافة السكانية حيث يساهم في خلق فرص العمل وزيادة القدرات الإنتاجية وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة، هذا ما يجعل الدول العربية والجزائر بصفة خاصة تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الزيادة من تدفقاتها الواردة إلى البلد، فلقد بدلت السلطات الجزائرية جهودا كبيرة على المستوى الوطني والدولي لضمان بيئة خصبة ومناخ ملائم لاستقطاب ولتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعملت على تغيير الإطار التشريعي لضمان حقوق و واجبات كلا الطرفين الجزائري و الأجنبي، وكذلك منح التسهيلات والضمانات والحوافز وإصلاح القطاع الإنتاجي لجعله أكثر جاذبية للاستثمارات وذلك من أجل معالجة مشكلة البطالة والتخفيف من أضرارها وحدتها عن طريق المشاريع الاستثمارية التي يجلبها المستثمر الأجنبي التي توفر فرص عمل جديدة للفئات العاطلة في المجتمع.

1. إشكالية الدراسة :

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000/2021 ؟

وعلى إثر الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أهم النظريات المفسرة له ؟
- ما المقصود بالبطالة ؟ وماهي أهم نظرياتها ؟
- ما هي السياسات والتدابير التي اتخدتها الحكومة الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ما هي القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد بشكل كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتخفيض معدلات البطالة؟
- ما هي التحديات التي تواجه الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

2. فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نصوغ الفرضيات التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من وسائل التمويل الدولية التي أصبح يعتمد عليها في الكثير من الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء.
- تعتبر البطالة من بين المشاكل التي أصبحت تهدد اقتصاد الدول وقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء نظرية معينة لتفسيرها
- السياسات الحكومية الجزائرية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة هي سياسات فعالة في جذب المستثمر الأجنبي.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا مهما في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر من خلال خلق فرص عمل جديدة وزيادة القدرات الإنتاجية.
- القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة و الخدمات تعتبران من أهم القطاعات في الجزائر التي تستفيد بشكل كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للحد من البطالة.

3. أسباب إختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ما يلي:

- محاولة معرفة إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم في الحد من البطالة في الجزائر.
- الإهتمام المتزايد للدول النامية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أن موضوع البطالة أصبح من أهم المواضيع التي تتطلب الدراسة في الوقت الحالي من أجل إيجاد بعض الحلول لها.

4. أهداف الدراسة:

إن الغرض من دراسة هذا الموضوع يندرج ضمن تحقيق الأهداف اللآتية:

- عرض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومشكلة البطالة.
- محاولة التطرق إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى البطالة في الجزائر.
- تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.
- توضيح الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر.
- تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد بشكل أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإبراز التحديات التي تواجه الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في:

- إدراك مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل لدى الدول المضيفة.
- الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة إلى الدول المضيفة وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والإدارة المتقدمة.
- البحث في دورد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.
- المساهمة في تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تحسين البيئة الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

6. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة البطالة في الجزائر تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث أن:

المنهج الوصفي: إعتمدنا عليه في جانب الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة) لإبراز المفاهيم، الخصائص والأشكال ...

أما المنهج التحليلي: إعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي من خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر و إبراز دوره في تقليص معدلات البطالة في الجزائر.

7. حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراسة الموضوع في إطارين هما: الإطار المكاني تم فيه الإعتماد على دراسة بلد واحد وهو الجزائر، أما من الناحية الإطار الزماني تم اختيار الفترة مابين 2021/2000.

8. الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة منها:

أولا: عشيط لبنى: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة في الجزائر الفترة (2000-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محند أولحاج، البويرة.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

– تسعى الجزائر إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر للتقليل من حدة البطالة. ولكن وغم الأولوية التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة.

ثانيا: بن أحمدي محمد، غرابة خالد، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة يحي فارس، المدية، 2021.

تناولت هذه الدراسة ثلاثة فصول مقدمة عدد من المباحث في كل فصل:

الفصل الأول: تناول الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر، أما الفصل الثاني نجد فيه الإطار المفاهيمي للبطالة، الفصل الثالث تناول الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الدول العربية حيث هدفت إلى معرفة عراقيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ودوره في تقليص حجم البطالة.

هدفت إلى التطرق لكل من البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر و إبراز دور الاستثمار الأجنبي في تقليص حدة البطالة في الدول العربية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

– وجود علاقة إيجابية (توفير وظائف جديدة) وسلبية (الإعتماد على الآلات والعمالة الأجنبية) بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.

– تقلب وتذبذب في حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بين فترة وأخرى مما أثر على معدل البطالة.

– إن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي أصبح من العوامل الرئيسية التي تؤثر على التشغيل في العالم العربي.

ثالثا: أسماء صالحي، حليمة بعيسى، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000–2019، مجلة التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، المجلد 02، العدد 02، تيبازة، الجزائر، 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى: معرفة واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل التدفقات الواردة والصادرة وتوضيح كيفية توزيع المشاريع الإستثمارية قطاعيا وإقليميا خلال 2019/2000.

من أهم النتائج التي توصلت إليها:

- عجز القطاع العام وظهور بعض الأزمات الاقتصادية أرغم الجزائر على تبني الاستثمار الأجنبي المباشر لضمان النمو الدائم.
- تعتبر الجزائر من بين الدول التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسعى حاليا إلى إيجاد طرق كفيلة لجذبه وتشجيعه.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، أن الدراسة الحالية تناولت دراسة حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2021/2000 بينما الدراسات السابقة دراسة في الجزائر خلال الفترة 2016/2000 و 2019/2000 ، ودراسة أخرى تناولت حالة الدول العربية بصفة عامة مايمنحنا القدرة على التنبؤ بالمستقبل القريب في دوره في التقليص من ظاهرة البطالة في الجزائر.

وبينما يكمن وجه الشبه بين الدراسات السابقة والحالية أنها عملت على إبراز دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليص من البطالة وحدتها.

9. تقسيمات الدراسة:

من أجل إتمام دراسة هذا الموضوع تم تقسيمه كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث كالتالي: المبحث الأول: ذكر فيه مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، المبحث الثاني: خاص بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نجد في كل مبحث ثلاثة مطالب.

الفصل الثاني: خصص لدراسة الإطار النظري للبطالة وقد قسم إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول فيه مفاهيم حول البطالة أما المبحث الثاني لدراسة النظريات المفسرة لظاهرة البطالة، المبحث الثالث آثار البطالة وعلاجها.

الفصل الثالث: خصص لدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2021/2000) تم تقسيمة إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (2021/2000)، المبحث الثاني يخص واقع البطالة في الجزائر، أخيرا المبحث الثالث الذي كان تحت عنوان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2021/2000).

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره.

خلاصة الفصل.

تمهيد

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في مختلف المجالات وقد مست هذه التطورات مجال الاستثمارات بمختلف أنواعها، وخاصة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعتبر من أهم وسائل التمويل الدولي.

زاد الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم وخاصة بالنسبة للدول النامية والمضيفة وذلك من أجل تعديل وضع النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية داخل المجتمع وكذلك بالنسبة للمستثمر فإنه يسعى إلى تحقيق أهدافه عن طريق الاستثمار في الدول المضيفة من أجل المحافظة على علاقته مع الاقتصاديات الأخرى.

ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد كان من الضروري التعرض لتعريفه وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به من خلال هذا الفصل ، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الركائز الرئيسية في أي اقتصاد كان، كما له أهمية بالغة في تحريك التنمية الاقتصادية كونه يعتبر من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من الصعوبات التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، ويرجع ذلك إلى مختلف التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير فيما بينهم. وعليه من أجل فهم هذه الظاهرة الاقتصادية تم التطرق إلى أهم الجوانب التي تدخل في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت المفكرين الاقتصاديين في التعاريف المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث صياغتها لكن رغم هذا الاختلاف اتفق على مفهوم واحد للاستثمار الأجنبي المباشر.

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمار الذي يقضى بعلاقة طويلة الأجل، ويعكس منفعة وحقوق المستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية المستثمر الأجنبي كجزء أو كل المشروع فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك، وسيطرته الكاملة على المشروع وتحويل موارد مالية وتكنولوجيا، وخبرة فنية.[1]
- هو نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الإستقلال بالإدارة والقرار.[2]
- عرفته الأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD2001): بأنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الاجل، ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآة الأعمال.[3]
- حسب صندوق النقد الدولي: يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي

[1] منجد عبد اللطيف الخشالي، نوازد عبد الرحمن الهيتي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 113.
[2] ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 98.
[3] حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، عوامل الجذب ومعوقات النمو، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 03.

هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ.[1]

- في حين تعرفه منظمة التجارة العالمية: أنه استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد "البلد الأم" أصلا إنتاجيا في بلد آخر "البلد المضيف" بقصد إدارته.[2]
- تتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف.[3]

من خلال ما سبق يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: قيام طرف أجنبي باستثمار رأس المال في بلد آخر غير بلده الأم بغية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق الربح، ويكون المستثمر الأجنبي مالكا لرأس المال إما كليا أو جزئيا.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الاستثمارات ومن أبرز هذه الخصائص نذكر ما يلي: [4]

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار منتج للثروة بحد طبيعته، حيث لا يقد المستثمر الأجنبي على استثمار خبراته وأمواله في الدول المتلقية إلا بعد دراسة معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية أو الفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم المبادلات التجارية الخارجية خاصة في تلك التي اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع بها البلد المضيف.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار.

---

[1] هاشم جمال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السادس، المجلد الأول، ص 113.

[2] خالد علي أحمد كاجيجي، محمد مسعود خليفة الثعليب، الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ليبيا، 2006، ص 04.

[3] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص، 23.

[4] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص، ص 103، 104.

- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، حيث يتميز بسعيه وراء الربح والفائدة و بذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات واليد العاملة الرخيصة، وبذلك فانه يتوجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ استثمار ملائم ومناسب.

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيا في إستراتيجية التمنية. وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية: [1]

- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث تقدم دور الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق.
- أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية.
- تعد الاستثمارات الأجنبية أحد أهم الوسائل لتكوين وتطوير عناصر البنية الأساسية وفي نقل وتوطين التقنية، وإيجاد فرص العمل.
- يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال من إجراء بعض التعديلات والتي بلغت بين عامي 1996_2004 حوالي 1671 تعديل و المتمثلة في: فتح قطاعات اقتصادية، تقديم التسهيلات والامتيازات والحوافز.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال وأنواع ويمكن تقسيمه إلى نوعين أساسيين هما: الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك بالكامل إلى المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى أنواع أخرى سنتطرق إليها .

1)الاستثمار المملوك بالكامل إلى المستثمر الأجنبي: ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين بإحدى العمليتين التاليتين:

[1] يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالة بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد03، 2008، ص 166.

-إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب. وعادة ما تقع هذه في إطار عملية الخوصصة.

2) **الاستثمار المشترك:** ويسمى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته من طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة، وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية، ويمكن أن نميز فيه الشكلين التاليين:

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.

- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة. (ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع المعني).[1]

3) **الاستثمار في المشروعات أو عمليات التجميع:** هو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين(سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...إلخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه.[2]

4) **الاستثمار في المناطق الحرة:** يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الإستثمارية بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الإستثمارية في المناطق الحرة داخل الدول المضيفة.

إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي لاسيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة إقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين ولعل أبرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1196_2005، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008، ص، ص 52، 53.

[2] عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص، ص 490، 491.

مناطق جذب للإستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الإستثمارية القائم بها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المغرية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة .[1]

المطلب الثالث: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

بشكل عام يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد من المبادئ الأساسية، كما يقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف للتغلب على مختلف الصعوبات التي تواجه اقتصاديات الدول.

أولا: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

تتلخص مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر في:

- **مبدأ الشفافية والتناسق:** يقصد بهذا المبدأ أن المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه يجب أن تكون متوفرة وبصفة عامة دون التمييز ودون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى تتم هذه العملية يجب تقنين نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية، يقصد بذلك قانون الاستثمار.
- **مبدأ سهولة حركة رأس المال:** هذا المبدأ مرتبط برأس المال وقد تم إدماجه من أجل ضمان حرية تحويل رأس المال والفوائد الناتجة عنه بارتباط مع العالم الخارجي، ولتطبيقه يشترط وجود مبدأين هما: مبدأ تلقائية التحويل لرؤوس الأموال وفوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية تحويلها بكل حرية بدون تسريح مسبق، ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملة الصعبة.
- **مبدأ الاستقرار:** يلعب هذا المبدأ دورا هاما لترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية للبلد مع العالم الخارجي نتيجة وجود مخاطر متعددة يمكن أن تهدد استقرار وترقية الاستثمار الأجنبي (مخاطر نزع الملكية والتأميم مخاطر الحروب...الخ)، وعليه لنجاح هذا المبدأ لابد من وجود استقرار في المحيط المؤسساتي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك وجود ضمانات حقيقية لترقية الاستثمار.[2]

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

من الطبيعي أن كل مستثمر يرغب في الاستثمار خارج حدود بلده الأم يسعى لتحقيق عدد من الأهداف التي تجعل كل منها يسعى إلى العمل مع الطرف الآخر لتحقيقها ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:

- محاولة الاستفادة من التشريعات والقوانين والتسهيلات والحوافز التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية.
- إيجاد أسواق جديدة لترويج المنتجات والسلع لبيعها للمستهلكين على شكل سلع نهائية أو وسيطة لشركات أخرى.

---

[1] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015، ص، ص 37، 39.

[2] نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، مذكرة ماجستير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 21.

- الحصول على المواد الخام التي تتوفر عليها الدول المضيفة لاستعمالها في نشاطها الاقتصادي.
- الاستفادة من ميزة تدني أجور العمالة في البلدان المضيفة مقارنة بالدول المتقدمة.
- تحقيق أرباح أكبر بكثير من تلك التي يمكن تحقيقها في البلدان الأم.
- محاولة التقليل من حدة البطالة وذلك بتوظيف عدد كبير من اليد العاملة في المشاريع الاستثمارية التي يتم تجسيدها.
- تقليل عامل المخاطرة وخصوصا مع تنويع وتوسيع الاستثمارات في العديد من الدول المضيفة.[1]

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول، وكذلك العوامل المساعدة على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: محددات إقتصادية

تلعب المحددات الاقتصادية دورا هاما وأساسيا في توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دول معينة منها عن غيرها ومن هذه المحددات ما يلي: [2]

- **درجة الانفتاح على العالم الخارجي:** يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات المفتوحة بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، وفي سبيل التعرف على درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة والفترات القادمة منها:
  - نسبة الصادرات من الناتج المحلي.
  - درجة التركيز في الصادرات.
- **القوة التنافسية للاقتصاد القومي:** تمثل هذه التنافسية للاقتصاد القومي أحد أهم المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي، كان ذلك جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة والعكس صحيح، ويمكن التعريف بالقوة التنافسية من خلال عدة مقاييس أهمها:
  - الرقم القياسي لأسعار الصادرات.
  - معدل نمو الصادرات.
- **القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:** إن وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تتخذه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذلك، أن النجاح في ذلك يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات منها:

[1] بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990_2018 الريشة، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرن تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2022، ص، ص30، 31.

[2] عصام عمر منذور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص، ص 72.

- قيمة الاحتياطات ومعدلات التغير بها.
- نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي.
- عدد شهور تغطية الواردات.
- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها.

– **السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات:** في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتنافس الدول المختلفة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فان التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة إلى أخرى ومن هذه السياسات:

- الإعفاءات الضريبية.
- القيود على التحويلات والأرباح والفوائد.
- الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص.

المطلب الثاني: محددات سياسية

تلعب المحددات السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يجب أن تراعيها الدول المضيفة ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

– **درجة الاستقرار السياسي:** إن الاستقلال السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه على استقرار الاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها، وعلى العكس فان عدم استقرار السوق ينعكس عليها سلبا، ويتم التعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال:

- احتمالات الحروب.
- النظام السياسي.
- معدل التغير في الإدارة الاقتصادية والسياسية.

– **التوجه السياسي ومدى استقراره:** يقصد به اتجاه الإدارة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية(نظام رأسمالي أو اشتراكي)، فالاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود والعراقيل أمام حركته على عكس ما هي في الدول الاشتراكية. لذا فان اتجاه إرادة الدولة السياسي سوف يكون له تأثيره الموجب أو السالب على حركة هذه الاستثمارات.

– **محاولة التأميم ومدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:** إن التدخل الحكومي يتسم دائما بعدم الكفاءة سواء استخدم الموارد الاقتصادية نظرا للتحيز في استخدامها مما يثير المخاوف للاستثمار الأجنبي، كما أن محاولات التأميم أو المصادرة التي تمت أو احتمالات قيامها سوف يكون تأثيرها سلبيا على فرص هذا الاستثمار ومعدل زيادته.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص74.

المطلب الثالث: المحددات القانونية والتشريعية

وتشمل وجود إطار قانوني يرسى لأسس تشريعية قانونية منظمة للنشاط الاقتصادي، والتي تكفل للمستثمر حوافز الاستثمار من قوانين الضرائب والجمارك والحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل: التأميم والمصادر وكذلك تضمن له حق تحويل أرباحه للخارج.[1]

إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح للمستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا مما يوجب إلتزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار ما يلي:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والإستقرار وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الإرتباط وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .
- وجود نظام قضائي مستقل يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.
- وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبدد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزرع بها الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية، وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا المجال: التأمين، المصادرة، نزع الملكية، سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركة رأس المال دخولا وخروجا بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية.

ونظرا لأهمية هذا العامل عملت العديد من البلدان على إجراء العديد من التغييرات التنظيمية على مستوى اللوائح الوطنية المتعلقة بالاستثمار رغبة منها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل.[2]

[1] حلا سامي خيضر، موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العدد 80، 2010، ص 147.

[2] شوقي جباري، مرجع سابق، ص 73.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره

تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ولم تعتمد على أسس موحدة بل اختلفت بسبب التحليل المقدم من خلال الباحثين الاقتصاديين، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار عديدة سواء كانت على الدول المضيفة أو الدول المصدرة.

المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اختلفت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

لقد إستند التحليل الكلاسيكي في تفسيره للاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من الفرضيات أهمها: الملكية الخاصة (عدم تدخل الدولة)، سيادة كل من المنافسة التامة وحالة الإستخذام الكامل لعوامل الإنتاج مع حرية إنتقال هذه الأخيرة إلى الخارج.

وطبقا لهذه النظرية تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك في إنتاجها ميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وبهذا تم تقسيم العمل على المستوى الدولي وتعود الفائدة والنفع على جميع الدول وبالتالي فإن أساس قيام التبادل التجاري بين دولتين تنتجان نفس السلع هو إختلاف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع بين الدولتين وبالرغم من أن هذه النظرية كانت مقنعة إلى حد ما في نهاية القرن التاسع عشر إلا أنها واجهت عدة إنتقادات أهمها فشل النظرية في تفسير أسباب الإختلاف في التكاليف بين الدول وهي المسألة التي إستطاع كل من "هكشر" و "أولين" الإجابة عليها، حيث أوضحا أن الإختلاف في التكاليف بين الدول يرجع إلى إختلاف الدول فيما يخص مدى توفر عناصر الإنتاج وبالتالي في استثمار المنتجات، وعليه ستتوجه كل دولة إلى تصدير السلع التي يمكن أن تنتجها في الداخل بأقل التكاليف فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول.

وبالرغم من إسهام هذه النظرية في توضيح دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تقدم تفسيرا لسبب توجه الاستثمارات إلى الدول التي لا تتوفر على بعض عناصر الإنتاج، كما يؤخذ عليها عدم مطابقتها للواقع العلمي، فعلى سبيل المثال نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتصدير بعض أنواع السلع التي تعتمد في إنتاجها على العمالة الكثيفة مقارنة بالسلع التي تستوردها في الوقت الذي تتميز فيه الدولة بالإستخذام المكثف لرأس المال مقارنة بالأيدي العاملة، وهذا يتعارض أيضا محتوى النظرية مع الواقع العلمي الخاص بإنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة التي تتميز بتقارب مستويات الإنتاجية ومعدلات الفائدة.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

تنطلق هذه النظرية من مبدأ مفاذها أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، كما أنها ليست بالقدر العالي من التطورات في الكثير من الدول خاصة الدول النامية منها، ومن ثم فهي تشرح تدفق رأس المال على أنه إستجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، ولما كان الميل الحدي للإدخار مرتفعا في الدول الصناعية المتقدمة ومنخفضا في الدول النامية فإن سعر الفائدة يتجه نحو الإنخفاض في الدول الأولى والإرتفاع في الثانية، ولأن رأس المال يسعى دائما وراء سعر الفائدة المرتفع فإن المدخرات تنتقل من الدول الصناعية إلى الدول النامية للإستفادة من العوائد المرتفعة المتمثلة في سعر الفائدة وقد كان "أولين" سنة 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة فمع إفتراض وجود سوق المنافسة الكاملة فإن رأس المال سينتقل من دولة إلى أخرى بحيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول، لكن هذه النظرية قد فشلت وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

– أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير مباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين لابد أن تختلف، فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في عين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقاعدة لا تتضمن فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا والمهارات والإدارة كذلك افتراض النظرية لحالة المنافسة الكاملة، وغياب تكلفة الانتقال جعلها تفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية:

ظهرت هذه النظرية، في ظل ظروف كانت بمختلف العيوب التي ميزت النظرية الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تم صياغة هذه النظرية على يد الإقتصادي الكندي ستيفن هايمر hymer_stephane ، محاولة منه تفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج وسيطرتها على الأسواق الخارجية. وقد بدأ هايمر تفسيره على إفتراض أن الأسواق الخارجية تتميز بمختلف العواقب منها: اللغوية والقانونية، إلى جانب تلك المتصلة بأذواق المستهلكين وميولهم والتي يمكن أن تصادفها الشركات الأجنبية وبسببها تتحمل هذه الأخيرة حتما تكاليف الإنتاج الإضافية، الأمر الذي يفرض عليها ما إذا كانت تريد الإستثمار في الخارج يجب أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة، وهذه الميزة قد تكون تكنولوجية أو إدارية أو تنظيمية وغيرها، تمكنها من مواجهة مختلف تلك العوائق ومن تحقيق معدلات أعلى للربح ومن ثم تغطية تلك التكاليف التي سوف تتحملها.

[1] ايمان مودع، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991_2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص، ص 20، 21.

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات منها:

– لا يكفي امتلاك الميزة الإحتكارية لوحدة قيام الشركات بالاستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل: المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الدولية.

– لم تقدم هذه النظرية تفسيرا لقيام عمليات الإستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الإحتكارية.

– إهمالها للإستراتيجيات والسياسات الحكومية التي تعتمدها الدول المضيفة في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الأسباب السياسية والإقتصادية.[1]

المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اختلف التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر عن التفسير التقليدي، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع.

أولا: نظرية توزيع المخاطر:

انطلقت هذه النظرية في تفسيرها لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر من فكرة توزيع المخاطر لصاحبها الاقتصادي "كوهن kohin" سنة 1975 ، فعملية إنتاج سلع جديدة و الولوج إلى أسواق جديدة أو تقديم منتجات الشركات الأخرى، ووفقا لهذه النظرية فإن الشركات الأجنبية تستثمر في الخارج لزيادة أرباحها من خلال تخفيض المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال الاستثمار في دول متعددة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع إقتصاد الدولة الأم ومتباينة من حيث اقتصادياتها. وبالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في الحياة العملية، إلا أنه تم تقديم عدة إنتقادات موجهة لهذه النظرية لعل أهمها:

– عدم تمكنها من تقديم تفسير مقنع لأسباب قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها، كما أن ترابط الأسواق الخاصة في الوقت الحاضر يجعل من توزيع أنشطة الشركة في العديد من الدول لتخفيض مخاطرها أمرا غير جديا.

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج:

لقد تم توضيح التفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نموذج دورة حياة المنتج لصاحبه "ريموند فرنون Raymond Vernon" سنة 1966 والذي إفترض الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى بمرور الزمن وذلك لكون هذه المنتجات تمر بدورة حياة، حيث تبدأ وتولد في بلد متقدم وتنتهي في بلد متخلف أين يتم التصدير بعد ذلك إلى البلد الأم المتقدم، وقد قدم "فرنون" هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي:

[1] ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة خنشلة، الجزائر، ص 120.

1) **مرحلة المنتج الجديد:** عادة ما تأتي السلعة الجديدة استجابة لحاجة السوق المحلي لكونه أقرب إلى الملاحظة والدراسة حيث تكون معرفة الشركة بحاجاته أكبر وأفضل، وعادة ما تكون تكلفة إنتاج هذه السلعة مرتفعة نظرا لإنفاق الشركات المنتجة للسلعة الكثير على عمليات البحث والتطوير، ويتم ذلك غالبا في الدول المتقدمة التي تتوفر لديها الموارد المالية اللازمة لإجراء البحوث كما أن لديها عدد كبير من المستهلكين الأوائل، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإنها تبدأ بالتفكير في وضع خطط للإستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي، حيث يتم تصدير نسبة بسيطة إلى الدول المتقدمة الأخرى ذات ظروف الطلب المتشابهة، كما تكون أساليب الإنتاج في هذه المرحلة عرضة للتغيير طبقا لردود وملاحظات الزبائن، ويستخدم في الإنتاج عمالة ماهرة ومدربة.

2) **مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة بإستغلال ميزة إمتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة حيث تشرع في تصدير السلعة إلى الخارج بدءا بالأسواق المجاورة للإستفادة من تقارب أذواق المستهلكين والعادات والتقاليد، وعندما تلقى السلعة رواجا في الأسواق الخارجية تعمل الشركة على تحسين السلعة بكل ما تمتلكه من خبرة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة فتزيد الشركة من استثماراتها في الآلات والمعدات المتطورة بهدف مضاعفة كمية الإنتاج إستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي هذه المرحلة تشدد الشركة المنتجة على الحملات الترويجية الموجهة نحو المستهلكين مركزة في ذلك على جودة السلعة ومميزاتها.

3) **مرحلة النضج والاستثمار في الخارج:** في هذه المرحلة تشتد المنافسة بشكل كبير وتصبح التكنولوجيا أكثر نمطية، كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج فيصبح وضع الشركة المنتجة مهددا في الأسواق الخارجية التي كانت تصدر إليها نتيجة ظهور منافسين جدد، ونتيجة فرض الدول المستوردة رسوما جمركية على واردات تلك السلعة نسبة لازدياد قيمة مستورداتها منها، كما يكون لتكاليف النقل والشحن وما تحمله من تبعات تأثير على وضع الشركة المنتجة في الأسواق الخارجية، وهو ما يدعو الشركة المنتجة إلى إقامة وحدات إنتاج في البلد المستورد لتمون السوق من الداخل وتقطع الطريق أمام المنافسين المحتملين.

4) **مرحلة المنتج النمطي:** تميز هذه المرحلة بتشبع السوق المحلي والسوق الخارجي حيث يصبح من غير الممكن تمييز المنتج عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو الدول المتقدمة التي تم الإنتقال إليها، وأن التمييز بينهما يتم من خلال السعر ويصبح العرض أكبر من الطلب فتنخفض الأسعار أكثر فأكثر نظرا للمنافسة الشديدة التي تواجه الشركة المنتجة فيصبح البحث عن أقل تكلفة إنتاج هدفا أساسيا للشركة مما يجبرها على توطين فروعها في الدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل منخفضة، وبالتالي ينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

الدول النامية وبعد مرور فترة معينة من الزمن تكون هناك عملية رد فعل إذ تبدأ هذه الشركات بتمرير المنتوج نحو دول المنشأ.

وعلى الرغم من بساطة النظرية ووضوحها إلا أنها لاقت عدة إنتقادات نذكر منها ما يلي:

- تفترض النظرية النمو المتتابع عبر الزمن والمتضمن خلق المنتوج في السوق قبل بيعه في الخارج ثم إنتاجه من طرف الفروع، هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته مع الواقع الحالي، فحاليا المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط ولكن موجهة لعدة أسواق في نفس الوقت وهي مميزة وكفيلة بتلبية أذواق وحاجات مختلف هذه الأسواق.
- بالرغم من إمكانية تطبيق هذه النظرية على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من السلع قد يصعب تطبيق النظرية عليها بنفس الفروض السابقة، ومثال ذلك السلع التي يصعب على الدول الأخرى غير الدول صاحبة الإبتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة.
- لم تشر النظرية إلى العوامل الاقتصادية والإجتماعية والسياسية...إلخ، الخاصة بالبلد المضيف أو بالمستثمر في حد ذاته والتي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وحصرت عوامل قيام الإستثمار الأجنبي المباشر في التكاليف واستغلال الميزة الإحتكارية القائمة على استغلال الميزة الإحتكارية القائمة على الإبتكار، ومن المعروف أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول ومدى إنفتاح اقتصادياتها وحرية تجارتها الخارجية...إلخ، كلها عوامل تشجع الاستثمار بغض النظر عن مراحل أي منتوج.
- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا تلك التي تقع في مجال الصناعات الإستخراجية وبعض أنواع الخدمات، حيث أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التنقيب عن البترول وإستخراجه مثلا أو في بعض الخدمات كالسياحة، والفنادق أو الاتصالات...إلخ، غير مرتبط بمراحل حياة المنتوج وإنما بظروف أخرى قد تكون سياسية، إقتصادية أو غيرها.[1]

ثالثا: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي:

لقد قام "Duninng" بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظريات شاملة ولهذا أطلق عليها اسم النظرية الانتقائية.

وقد قام" Duninng" بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع وقد أوضح Duninng أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

[1] إيمان مودع، مرجع سابق، ص، ص، 24، 27.

– أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل: التصدير أو التراخيص.

– أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور، اتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

ويرى Duninng أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل: التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة، ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدول المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه الميزة.

رابعا: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:

رواد هذه النظرية هما "كوجيما و أوزاوا" وقد قاما بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل: القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل: التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادرة على التعامل مع التطورات والإختراعات التكنولوجية المتلاحقة لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن "كوجيما" على أن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى ، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الإستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة. تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة دون تقديم التفاصيل.[1]

[1] صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2013، ص،ص 22، 23.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما وكبيرا في تحقيق منافع هامة للبلد المستقبل له، كما له آثار إيجابية فله آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول، وسنتطرق له كما يلي:[1]

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1. على مستوى الدول المضيفة: للدول المضيفة منافع اقتصادية كثيرة يمكنها الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر من بينها:

- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية .
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية .
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي(حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

2. على مستوى الدول المصدرة: تتمثل هذه المزايا في:

- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا.
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

ثانيا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

1. على مستوى الدول المضيفة: على الرغم من وجود إيجابيات تستفاد منها الدول المضيفة من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك العديد من السلبيات منها:

[1] بربار نورالدين، بوغاري فاطمة الزهراء، لرادي سفيان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970_2012، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص، ص، 154، 157.

– يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.

– تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة كما أن جزءا كبيرا من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية.

– هناك أثر سلبي آخر ويتمثل في تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدولة الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل صناعات الكيماوية، الصلب، الاسمنت والسيراميك.

– يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة رأس المال البشري، ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا ، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.

– قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول.

2. على مستوى الدول المصدرة:

– حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

– تصدير فرص العمل.

– التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية خاصة، وكونه أحد أهم وسائل التمويل الدولي.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الميكانيزمات الأساسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف العالم. وعلى الرغم من عدم توافق النظريات المفسرة له إلا أن الطلب عليه زاد من قبل الدول المتقدمة والدول النامية خاصة. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحمل العديد من الآثار الإيجابية التي لا يمكن الاستغناء عنها سواء في الدول المضيفة أو الدول المصدرة فله كذلك العديد من الآثار السلبية يجب أخذها بعين الاعتبار.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

المبحث الثالث: آثار البطالة وطرق علاجها

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر البطالة مشكلة عالمية ومن بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية، وانتشارها يعتبر مؤشر ضعف الأداء الاقتصادي الوطني، وتعد ظاهرة البطالة مجال الاهتمام والدراسة لدى الكثير من المفكرين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث والدراسات وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، وتعد البطالة من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في بعض المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأصبح هذا المشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدول لما لها من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني، ولفهم هذا المشكل استوجب تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة.

المبحث الثالث: آثار البطالة وطرق علاجها.

المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ومشكلة عالمية توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم، وتزيد معدلاتها خاصة في الدول النامية حيث من الصعب الوصول إلى التوظيف التام لكل الأفراد الناشطين أي القادرين على العمل، وصنفت من أخطر المشاكل الذي يدرسها الاقتصاد الكلي. لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض مفاهيم البطالة وكيفية قياسها من جهة، وأنواعها المختلفة والأسباب المؤدية إليها من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم البطالة

تعد البطالة من أخطر المشاكل وأكبرها التي تهدد إستقرار الدول والأمم، وتختلف حدتها وقياسها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر.

في هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف التعاريف التي عرفت البطالة وأيضا إلى كيفية قياسها.

أولا: تعريف البطالة

اختلفت تعاريف البطالة من حيث صياغتها لكنها في الأخير تتفق في المعنى والمفهوم الأساسي لها وهذه بعض التعاريف لظاهرة البطالة:

- تعرف البطالة على أنها: عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إدارية أو غير إدارية.[1]
- ويمكن تعريف البطالة أيضا على أنها: التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة على العمل.[2]
- ويعرفها الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر بطالا كل شخص تتوفر فيه المواصفات التالية:
  - أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 و 59.
  - لا يملك عملا أثناء إجراء التحقيق الإحصائي.
  - أن يكون في بحث عن عمل: أي أنه اتخذ كل الإجراءات الكفيلة للعثور على منصب عمل كالتسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل، الإعلان في الجرائد ...إلخ.
  - أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.[3]

---

[1] أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية (الأسباب، الأثار والحلول)، كلية الشريعة والقانون، الطبعة الأولى، جامعة الأزهر القاهرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 9.

[2] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 189.

[3] شليغم سعاد، أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الساسية، تخصص: تنظيم ساسي و إداري، جامعة الجزائر03، 2016، ص 18.

- ويعرفها كذلك المكتب الدولي للعمل (BIT): في الملتقى الدولي الثامن عشر سنة 1982حول احصائيات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كلما توفرت فيه ثلاث معايير أساسية وهي:

المعيار الأول: بدون عمل: ويعني انعدام تام للعمل أثناء فترة الاستبيان، فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل فإنه بطال.

المعيار الثاني: متاح للعمل: لكي يصنف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل، يعني أن يكون قادرا ومستعد للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث.

ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان)، كالطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع دراسته.

المعيار الثالث: يبحث عن عمل: ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة زمنية معينة.

- تعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه: كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر الرائد، ولكن دون جدوى.[1]

وفي الأخير يمكن تعريف البطالة على أنها: توقف الشخص عن العمل أو عدم توفر العمل لشخص قادر عليه، وراغب فيه وباحث عنه.

ثانيا: قياس البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية،

وتقيم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لذا عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك بإستخذام الصيغة التالية:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل/ الفئة الناشطة *100

- الفئة النشطة تتكون من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون إذا:

الفئة النشطة = العاملون + الناشطون.

[1] سعدي هند، محددات البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد03، جامعة المسيلة، 2019، ص203.

ويقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في المؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

- أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

– الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15 –16 سنة فما فوق.

– الأفراد فوق سن معينة: وهي التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.

- الأفراد من فئات معينة:

– الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل: المرضى والعجزة وطلبة المدارس.

– الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائفهم رغم مقدرتهم على العمل مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه.

– الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.[1]

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة للبطالة من ظرف لآخر ومن دولة إلى أخرى ويمكن تلخيص هذه الأنواع كالآتي:

1) **البطالة الإحتكاكية (الفنية، الإنتقالية):** حيث يكون هناك دوما عدد من أفراد القوة العاملة يبحثون عن عمل لأول مرة أو يكونون في حالة ما نسميه بالحراك الاجتماعي، أي أنهم ينتقلون من عمل إلى آخر أفضل منه ويضطرونا إلى قضاء بعض الوقت بحثا عن العمل الأفضل وتصنف هذه البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبيا وهي لا غنى عنها في كل المجتمعات.[2]

2) **البطالة الهيكلية:** تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى إلقاء بعض الأعمال في الاقتصاد وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال ووظائف جديدة، إلا أن المشكلة هي أن المتعطلين عن العمل لأسباب هيكلية تنقصهم المهارات اللازمة لإشغال الوظائف الجديدة، أو أنها تنتقل بوجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل بسبب حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد أي بوجود حالة عدم التوازن بين العرض والطلب على الأيدي العاملة في المهن والنشاطات الاقتصادية، ففي الوقت الذي يكون فيه فائضا في الطلب عل العمل في المهن والقطاعات الاقتصادية التي تواجه ازدهارا اقتصاديا يكون هناك فائض في عرض العمل في أسواق المهن والقطاعات الاقتصادية التي تواجه كسادا[3].

---

[1] العايب نصر الدين، رحيمي عيسى، قرقاد عادل، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، العدد 0، 2018، ص، ص،145، 146.

[2] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 301.

[3] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسن، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 330، 331.

وفي الغالب تكون البطالة الهيكلية ذات طبيعة طويلة الأجل.[1]

3) **البطالة الدورية:** يحدث هذا النوع من البطالة بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، والذي بدوره يمثل انخفاض في الطلب على العمل. بمعنى آخر عجز الاقتصاد القومي عن توفير فرص عمل لطاقة من يرغب في العمل ويبحث عنه، ويزداد حجم البطالة الدورية ومدتها كلما طالت حالة الركود أو الكساد التي يمر بها الاقتصاد.[2]

4) **البطالة الموسمية:** تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي، مثل الزراعة وبعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساسا في أحد فصول العام صيفا أو شتاءا، ففي الفصل المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات، يبد أن ذلك الطلب ينحسر أو يختفي أحيانا عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما تسمى بالبطالة الموسمية حيث يواجه بعض العمال تعطلا في مواسم معينة، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد إنتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا.[3]

5) **البطالة المقنعة:** توصف البطالة بأنها مقنعة في حالة زيادة عدد العمال في قطاع أو مؤسسة ما عن الحد اللازم للإنتاج بكفاءة، بمعنى قيامهم بأعمال ووظائف لا تتطلب كل وقتهم أو مستوى مهاراتهم مما يحتاج إليه الإنتاج في العمل حيث يؤدي هذا العدد الفائض إلى تخفيض الانتاجية الحدية للعمل، وإلى درجة تصبح فيها الإنتاجية الحدية لوحدة العمل سالبة في بعض الأحيان.[4]

6) **البطالة الجامدة:** يمثل هذا النوع من البطالة العاطلين الدائمين والذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي رغم أنهم قادرون على العمل، ومن أمثلة هذا النوع من البطالة ينطبق على كثير من أغنياء البلد الذين يعتمدون على فائض الأموال لديهم وادخاراتهم في البنوك وأسعار الفائدة التي يحصلون عليها.[5]

7) **البطالة الاختيارية:** هي الحالة التي يستعمل فيه الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل، إما لعزوفه عنه أو تفضليه لوقت الفراغ، وإما لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن أو الانسحاب من سوق العمل بإرادته.

8) **البطالة الإجبارية:** ويقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي دون إرادته أو اختياره وتحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسري مع أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل المستوى الأجر

---

[1] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2007، ص 338.

[2] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسن، مرجع سابق الذكر، ص 331.

[3] أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة 8، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 270.

[4] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسن، مرجع سابق، ص 331.

[5] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص136.

السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرص التوظيف على الرغم من بحثهم الجدي وقدرتهم عليه، وقبوله عند مستوى الأجر السائد.[1]

المطلب الثالث: أسباب البطالة

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فقط وإنما هي مشكلة اجتماعية وسياسية، تعليمية أيضا ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك تتنوع وتتعدد أسبابها كما يلي: [2]

- الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار.
- التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء على عدد كبير من اليد العاملة.
- قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل السكان.
- الزيادة الكبيرة في عدد المتخرجين بمعدلات متضاعفة عما كانت عليه من قبل.
- الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية.
- اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد وإنجاز الأعمال والمهام بسرعة وبدقة وبتكلفة أقل جعلها تحل محل الإنسان.
- عزوف الكثير من المتعلمين والخريجين عن العمل اليدوي وتفضيل العمل المكتبي.
- اندثار بعض الحرف والصناعات التقليدية القديمة.
- الهجرة الداخلية والخارجية غير مخططة.
- سوء سياسة التوظيف الحكومي التي أدت إلى التضخم الإداري والبطالة المقنعة دون مراعاة متطلبات الوظيفة وسوق العمل.
- جودة سوق العمل وعدم نمو وضعف مساهمة القطاع الخارجي في فتح أسواق عمل جديدة.
- زيادة أعباء الديون الخارجية والداخلية التي تؤدي إلى أزمات اقتصادية تظهر في انكماش النشاط الاقتصادي.

[1] العايب نصر الدين، وآخرون، مرجع سابق ذكره،ص 147.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص، ص 20، 21.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

لقد تعددت النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها، فلا يمكن تجاهل الأفكار الاقتصادية لمختلف المدارس والتيارات فمشكل البطالة أصبح يهدد الاقتصاديات بقوة كبيرة نتيجة التحولات والتغيرات السريعة التي أصابت الاقتصاد السياسي، وينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى تفاقم ظاهرة البطالة من وجهات نظر متعددة. وإن منطق التحليل يستوجب علينا استعراض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة على اختلاف مناهجها في التصدي لتفسير مشكلة البطالة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى النظريات التقليدية والنظريات الحديثة.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة

ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة، فبينما تعترف النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط، نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والإجبارية، والتي ترجع في رأيها الى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات وفيما يلي عرض أهم تلك النظريات.

أولا النظرية الكلاسيكية:

يؤمن الكلاسيك بمبدأ "التوازن العام" أي أن كل عرض سلعي يخلق طلب مساوي له، فالتوازن الاقتصادي العام لدى الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل حيث تعتبر العمالة الكاملة عنصر أساسي في النظرية الكلاكيسية، وفي حالة عدم التوازن مع بعض مستويات البطالة، فإن التوازن يعاد إنشاؤه عن طريق خفض الأجور مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي إعادة ضبط التوازن الأولي وهذا التوازن رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور.

وقد جسد الاقتصادي الفرنسي "جان باتيست ساي" موقف المدرسة الكلاسيكية من مشكلة البطالة عبر قانونه المعروف باسم "قانون ساي" والذي يعتبر فيه أن "العرض يخلق الطلب المساوي له"، وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في السوق التنافسية.

وهناك إعتقاد آخر أن يصاحب نظرة الكلاسيك للبطالة وهو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الإستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية (الإنفاق) لن تؤثر إلا في ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار (التضخم) حيث يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة.

وقد أكد الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة كل من الأجور وأسعار الفائدة تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة بإفتراض أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقة للعمال عند مستوى الأجر التوازني.

ويترتب عن هذا الوضع انخفاض أرباح أصحاب الأعمال ومن ثم يقل الطلب على العمل، وفي الوقت نفسه يزيد العرض من القوى العاملة ويمثل هذا الوضع حالة مؤقتة، حيث يترتب على ارتفاع معدلات البطالة انخفاض الأجور الحقيقية، حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التوظيف الكامل، وبالتالي فأن مرونة الأجور الحقيقة تضمن باستمرار القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي.

هذه المرونة في الأجور تتحدد عن طريق إعداد الرواتب من قبل الوكلاء الخارجيين (مثل النقابات العمالية) والموظفين، وذلك من خلال المساومة الجماعية أو الفردية وبالتالي فإن الأجور تعتمد فقط على وضع سوق العمل وقدرة هؤلاء الوكلاء على التأثير في مستوى الأجور الحقيقة. ويتم تحديد الأجور وفقا لمستوى معين من البطالة ولكنها تخضع أيضا لتدابير أخرى لسوق العمل مثل: ضرائب العمل أو التأمين ضد البطالة، وعلى وجه التحديد أشار "بلانشارد" (1998) إلى عدة عوامل رئيسية تدخل في عملية تكوين الأجور وهي: الأجر نفسه، الإنتاجية، وأجور التحفظ (الحد الأدنى للأجور الذي يرغب العامل في قبوله) وظروف سوق العمل.[1]

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية بل تعترف فقط بوجود بطالة إختيارية وذلك نظرا لرفض المتعطلين عن العمل الأجر السائد في السوق أو بطالة إحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى.

وبناءا على النظرية الكلاسيكية ليست هناك ضرورة لتدخل الدولة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقة، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة، وبالتالي يلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال.[2]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

يعد الفكر النيوكلاسيكي امتداد للفكر الكلاسيكي في تمسكه بفكرة الحرية الاقتصادية وسيادة ظروف المنافسة، وبالتالي عدم وجود بطالة إجبارية.

[1] مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص، ص 24، 25.

[2] إسلام عبد الله علي حسن، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماجستيرفي الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص، ص 22، 23.

لقد اتفقت النظرية النيوكلاسيكية مع النظرية الكلاسيكية بالنسبة للتكيف الذاتي للأسواق على المدى الطويل عند التوظيف الكامل، ولكن ميزة الإقتصاديون النيوكلاسيك الوضع في المدى القصير، فعلى المدى الطويل يميل أي إقتصاد إلى التوظيف الكامل، مع الحفاظ على التوازن في سوق السلع والخدمات، وبالتالي فإن أي زيادة لاحقة في الطلب ستؤدي فقط إلى زيادة في الأسعار، مع أخد العرض الإجمالي على شكل خط رأسي ولكن على المدى القصير، فإن أي زيادة في الطلب الإجمالي نتيجة لزيادة العرض النقدي أو النفقات الحكومية أو إنخفاض الضرائب ستحفز المنتجين على إنتاج المزيد، وأيضا لرفع الأسعار من أجل القضاء على تأثير إنخفاض العائدات.

لقد إعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل حيث يرتبط عدد العمال بالعرض والطلب على العمل ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن أهمها: التجانس التام في عنصر العمل بحرية إنتقال اليد العاملة، العلم التام بأحوال السوق فضلا عن المرونة التامة للأجور وأن حجم اليد العاملة مرتبط بالأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار.

ومن هذا المنطق فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل مما يؤدي إلى إنخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة وطبقا لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية، وقد يحدث إختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي)، إلا أن التغيرات في الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج (التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق)، كفيلة بتصحيح هذا الإختلال بما فيه إختلال سوق العمل، ولذا أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور خاصة في الإتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن تم اختفاء البطالة الإجبارية.

ووفقا لوجهة نظر النيوكلاسيك فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق التوظيف الكامل للقوى العاملة في سوق العمل، وأي إختلال يحدث يتم تصحيحه تلقائيا من خلال تغير الأجور، هذا بدوره يؤدي إلى إختفاء البطالة الإجبارية إن وجدت، فوجود البطالة وإستمرارها ينطبق فقط على البطالة الإختيارية.

وبمعنى آخر فإن جميع العمال الراغبين في العمل سيحصلون على فرص العمل عند مستويات الأجور التوازنية.[1]

[1] مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص، ص 29، 30.

وترى هذه النظرية أن استخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج هي إحدى العوامل الأساسية في الرفع من حجم الإنتاجية وبأقل تكلفة خاصة من حيث عوامل الزمن، هنا تحل الآلة محل اليد العاملة.

لم يكن أمام الكتاب النيوكلاسيك أمثال "بيجو" من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة سوى خفض معدلات الأجور، فقد ركز في تحليله لعلاج البطالة على خفض الأجور لأن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الإنتاج الحدية تجاوبا مع هبوط الأسعار، الأمر الذي يقضي إلى إحتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح أو زيادتها في بعض الأحوال وبالتالي العمل على تشغيل العمال المتعطلين، وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية "أثر بيجو" نسبة إلى الأفكار التي قدمها في علاج مشكلة البطالة.

ثالثا: النظرية الكينزية:

ترتب علة أزمة الكساد العالم يتقبل نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة فكرية وهي النظرية الكينزية التي نسبت إلى "جون مينرد كينز" الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود"، حيث استهدف فيه توضيح نقاط الضعف والقصور في النظرية الكلاسيكية وكشف التناقضات المنطقية الكامنة فيها.

تحدث البطالة نتيجة عدم توازن سوق السلع والخدمات من جهة وسوق الشغل من جهة أخرى، فقد لاحظ " كينز" أن حالة التشغيل الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا، وواضح أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لإستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر فجوة إنكماشية، وبالتالي تحدث بطالة إجبارية.

فالطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي من أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب، الذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الإستهلاكية وطلب على السلع الإنتاجية، لرفع مستوى الاستثمارات يرى "كينز" ضرورة تدخل الدولة من خلال بعض السياسات المالية والنقدية التي تهدف لدفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض معد الفائدة والضرائب من أجل تقليص تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق، ومن تم زيادة تشغيل العمالة وفي هذا الصدد يقترح "كينز" أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال بغض النظر عن مردوديتها، إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مداخيل لقاء ذلك لتمكينهم من الإستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول "كينز" أن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض وردمها من أن يبقوا

بدون عمل، لأن دخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم ويحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عمل إضافية. [1]

المطلب الثاني : النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة

ظهرت عدة نظريات حديثة تناولت النظريات التقليدية بالتطوير والتعديل من خلال إدخال قروض واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة ولعل أهم هذه النظريات ما يلي:

أولا: نظرية تجزئة السوق:

تهدف هذه النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ومن تم تقديم العلل حول وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى، وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحول التالي:

1.سوق أولي : يتميز هذا السوق بالإستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وتستخدم هذه الأسواق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة على الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

2.سوق ثانوي: يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولي: أجور منخفضة، حركية عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الإقتصادي، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة.

هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الإقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي فإن مثل هذه البطالة تكون "إرادية" ولا تشكل خطرا عليه لأن إحتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصا إذا دخل المنافسة عمالا لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوية.

[1] كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، ص، ص100، 101.

بشكل عام فإن المرور من السوق الثانوي إلى السوق الأولي عملية صعبة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي وهنا تكمل الخطورة. [1]

ثانيا: نظرية أجر الكفاءة:

تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال، فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم مع الإشارة أن هذه المبادرة يترتب عنها حدوث فائض في عرض العمل، أي ظهور البطالة.

حسب النظرية يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة وظهور بطالة.

يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية:

– الرغبة في إجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.

– تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما تشجع العامل على التمسك بمنصبه ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجور أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الإنصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لاتزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى.

– زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهودا كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفاءة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركة العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الإحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من إختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال.

كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة، هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية، معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

[1] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية–، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010، ص،ص 29، 30.

لقد إستطاع نموذج الكينزيين الجدد إعطاء التفسيرات المتعلقة بجمود الأجور والأسعار بإستخدام نظرية الأجور الكفأة التي توضح لماذا تقاوم المؤسسات الاقتصادية تخفيض معدلات الأجور التي تدفعها للعمال في أوقات إنخفاض الطلب، ولماذا لا تقدم على توظيف العمال العاطلين الذين قد يقبلوا العمل عند أجر أقل.[1]

ثالثا: نظرية إختلال سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي E. Malinvand ، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين إثنين هما: سوق السلع وسوق العمل.

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الإختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات ولا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات.

لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع. وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:

- **النوع الأول:** ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج ولا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.
- **النوع الثاني:** في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

ولقد واجهت هذه النظرية عدة إنتقادات من أهمها ما يلي:

- أنها تفرض تجانس عنصر العمل.
- وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بوكالة كينزية أو كلاسيكية.
- تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية .
- تعتبر أن هذه الإختلالات هي إختلالات وقتية.[2]

[1] سليم عقون، المرجع السابق، ص، ص 30، 31.

[2] سليم عقون، المرجع نفسه، ص، ص 31، 32.

رابعا: نظرية البحث عن العمل:

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الإقتصاديين أمثال: Gordon، Phelps إستطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبيا، كذلك محاولة إكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح، وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:

- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عاليا.
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة وإتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين لتصبح البطالة من هذه النظرية إستثمارا.
- أن هناك حد أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى "بالأجر الإحتياطي" أو "أجر القبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الإحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

وبالتالي تلخص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الإقتصاد هي بطالة إحتكاكية أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرض عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الإستخدامات المختلفة طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل إلا في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.[1]

على الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها للبطالة، إلا أنها محل إنتقادات أهمها:

- ترى هذه النظرية أن البطالة السائدة هي إختيارية ولكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الإستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال ومن ثمة فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست إختيارية.

[1] سليم عقون، المرجع السابق، ص، ص 27، 28.

– أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا كما توجد حالات إنتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة البطالة.

– من الصعب إرجاع الإرتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

– تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.[1]

خامسا: نظرية رأس المال البشري:

جاءت هذه النظرية لسد نقائص النظرية النيوكلاسيكية وإدخال بعض التعديلات عليها وجعلها أكثر شمولية فالتفسير الذي تعطيه هذه النظرية في الإختلاف الموجود بين العمال في التوظيف وفي الأجور وهو عدم المساواة بينهما في الرأس مال البشري الذي يتم تكوينه وتراكمه عن طريق عدة مؤسسات، وتحتل في ذلك المنظومة التربوية المكانة الأساسية في تكوينه، ويقترح "بيكر" الذي يعتبر أهم رواد هذه النظرية أن سلوك الفاعلين الإجتماعيين وخاصة العمال موجه نحو تنمية الرأس المال البشري عن طريق التعليم والتكوين المهني الذي يعتبر استثمار بالنسبة لهم، والذي ينتظر منه الحصول على منصب العمل الملائم والمرغوب فيه وبأعلى أجر ممكن.

وتتمثل الإفتراضات الأساسية للنظرية كما طوره المفكر "مينسر" فيما يلي:

– أن طول فترة التدريب أو التعليم، هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال وأن التدريب يرفع إنتاجية العامل إلا أن التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية.

– يتوقع الأفراد عند إتخاذهم قرار التدريب الحصول على دخل أعلى في المستقبل تعوض تكلفة هذا التدريب.

– يفترض أن تقتصر تكلفة التدريب على التكلفة البديلة بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب.

– يفترض ألا يقوم الأفراد باتخاذ قرار للتدريب في المستقبل بعد إنقضاء فترة التدريب الأولى وأن يظل تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية فترة التدريب الأولى ثابتا خلال الفترة العلمية.

– يفترض ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية.

وعلى أساس هذه الإفتراضات وفي إطار التوازن التنافسي فسيكون توزيع دخل العمل، بحيث تتساوى القيمة الحاضرة للتدفقات المستقبلية بسعر الفائدة التنافسي، عند وقت اتخاذ قرار الإستثمار في التدريب أو التعليم.

[1] حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007، ص 25.

وبالتالي الفرد حسب هذه النظرية يلجأ إلى هذا النوع من الإستثمار إما للحصول على أحسن عمل وأعلى أجر ممكن تفاديا لإنخفاض رأسماله البشري بما يتماشى مع التطور التكنولوجي أو للإستجابة لمتطلبات سوق العمل التنافسي، فوجود البطالة بالنسبة لهذه النظرية يرتكز على التفسير القائل بأن كمية الرأس مال البشري مخزن من طرف الفاعلين الإجتماعيين هو الذي ينتج الفرق في التوظيف بينهم، فالإختلافات في الخصائص الفردية للفاعلين (تعليم، تكوين، كفاءة وخبرة) هي التي تجعل فئات أكثر عرضة للبطالة من آخرين وبتعبير آخر كلما قلت كمية الرأس المال البشري كلما قلت فرص الحصول على عمل مستقر وأجر مرتفع.[1]

[1] شليغم سعاد، مرجع سابق الذكر، ص، ص 44،45.

المبحث الثالث: آثار البطالة وطرق علاجها

تعتبر البطالة من أحد أخطر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم لاسيما الدول النامية، فهي تشكل تهديد واضح للإستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذلك وجب على كل دولة محاربتها والاهتمام بعلاجها وهذا ما سنتطرق إليه.

المطلب الأول: آثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها نظرا لمختلف المخاطر والآثار التي تخلفها في المجتمع سواءا كانت آثار اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

أولا: الآثار الاقتصادية: يمكن حصر هذه الآثار في النقاط التالية:

– إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب إنخفاض الأجور.

– تخلف البطالة أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأ س المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل لفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب بل و إلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء.

– إن العمل يعتبر عملا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن تم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه إنخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة.[1]

– تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات إضافية، ففي كثير من الدول تمنح إعانات للعاطلين وعليه العبء التي تتحمله الدولة من أجل إعانة العاطلين يكون كبيرا كلما زادت أعداد البطالين مما يؤثر سلبا على ميزانية الدولة، بالإضافة إلى انخفاض حجم إيراداتها من جراء إنخفاض حجم الضرائب التي تحصل عليها مما يضعف قدرتها على الإنفاق على الخدمات العامة.

– إنتشار القطاع الغير الرسمي مما يؤثر سلبا على القطاع الرسمي بسبب الخسارة في خزينة الدولة لعدم إمكانيتها إقتطاع الضرائب من هذه الأموال والتي يمكن أن تستغلها لصالح الاقتصاد بخلق مناصب جديدة.[2]

---

[1] سليم عقون، مرجع سابق الذكر، ص، ص 14، 15.

[2] سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتتصاد الجزائري، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة: اقتصاد مالي، جامعة باتنة 01، 2017، ص، ص 11، 12.

– الهدرة في الموارد الإنتاجية: ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة إستغلالا كاملا وفي هذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير المستغلة.[1]

ثانيا: الآثار الاجتماعية والسياسة:

– ارتفاع الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة إرتباط تأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة إجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد إقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن خسائر في الأموال والأرباح.

– إضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالإستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية.

– تؤدي البطالة إلى إختلالات في فهم المواطنة والإرتباط بالوطن كما تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الإمتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع.

– تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العملية إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية، حيث يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة الأمريكية من هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه كمساعدات وقروض للدول النامية، وبريطانيا 56 % .

أما كندا فالعائد الذي تجنيه 3 أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث. [2]

بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة إجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر وبما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود أو الإنكماش الاقتصادي، فيمكننا القول أن التكلفة الاجتماعية للإنكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الإستخدام الكامل من خلال سياستها المالية والنقدية هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للإستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والمتمثلة بإرتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات.

لاشك أن التنمية الإقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالإستقرار الاجتماعي والسياسي ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.

[1] إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين العيسى، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، 2006دار حامد، ص 249.

[2] سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص13.

المطلب الثاني: أساليب ووسائل معالجة البطالة

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول إلى الاستخدام الكامل، وهذا لا يعني مجرد حصول المنعطل عن العمل على فرصة عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه. وعلاج البطالة يتطلب إجراء مجموعة من المتغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني وذلك من اجل الزيادة في وتائر النمو على الزيادة في عدد السكان وإعطاء فرصة للأنشطة الاقتصادية المخططة من أجل استيعاب فائض القوى العاملة وتشغيلها بكامل طاقتها، وتختلف معالجة البطالة حسب نوعها. وتعالج كالتالي:

- العمل على توسيع وتوسع النشاطات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى استخدام وتشغيل أكبر للعاملين في الاقتصاد من خلال تطوير الاقتصاد وتصحيح اختلال هيكلة الإنتاج، وبالذات في حالة البطالة الهيكلية والمعالجة تكون ذات طبيعة طويلة الأجل بسبب طبيعتها الطويلة الأجل ذلك عن طريق زيادة الاستثمار اللازم لزيادة القدرة الإنتاجية، وزيادة الإنتاج والدخل والاستخدام، وتوزيع القطاعات الاقتصادية في ذلك.

- العمل على امتصاص البطالة المقتعة والحد منها من خلال ضمان كفاءة استخدام عنصر العمل بزيادة إنتاجية، بحيث يتم تطوير وسائل الإنتاج وأساليبه ومن خلال معطيات التقدم التكنولوجي باستخدام منجزاته في تحقيق هذه الزيادة في الإنتاجية وبالشكل الذي يحقق خفض البطالة المقنعة وزيادة الإنتاج وبدون تحمل تكاليف إضافية.

- اتخاذ الوسائل والأساليب والإجراءات التي يتم من خلالها تخفيض فترة الانتقال من عمل لآخر، والتي تصاحب التغيرات في الفن الإنتاجي أو التغيرات الوقتية في النشاطات الاقتصادية والتي تربط البطالة الاحتكارية بها.

- زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي إلى استخدام الطاقات الإنتاجية وإلى ضمان الاستمرار بالتوسع فيها، وبالشكل الذي يقود إلى زيادتها ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام بما يحقق الحد من البطالة الدورية المرتبطة بحالتي الانكماش والكساد أو الركود في النشاطات الاقتصادية الناجمة عن نقص الطلب الكلي وبالذات في اقتصاديات الدول المتقدمة التي يمكن أن تعاني من ذلك.

- العمل على إجراء تطوير وتغيير وتعديل في المؤسسات والجهات التعليمية والتدريبية التي تساهم في توفير عرض العمل وفي طبيعة عملها ومضامينه، وبالشكل الذي يتحقق من خلاله تحقيق التناسب بين عرض العاملين حسب الفئات المختلفة منهم، وحسب مستويات تعليمهم ومهارتهم.[1]

ويمكن علاج البطالة كما اقترحها "كينز" والكينزيون بطريقتين هما:

- **السياسة النقدية:** أي الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بغرض تغيير عرض النقد، وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السياسة النقدية إلى زيادة عرض النقود حيث أن زيادة عرض أي سلعة

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق الذكر، ص،ص 346، 347.

مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه خفض سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض من معدل البطالة.

- **السياسة المالية:** إن حالة الركود الاقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والإنتاج، ولذا فإن السياسة المالية التي تتبعها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الانفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري، وزيادة الانفاق الحكومي يعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيدا من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن تم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج ويعني تخفيض ضريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد وثم زيادة الانفاق على السلع والخدمات، وإن تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وانخفاض معدل البطالة.[1]

[1] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسن، مرجع سابق الذكر، ص 335.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بمشكلة البطالة حيث أن التعاريف المختلفة للبطالة تنطلق من مفهوم واحد ومشترك معتمدين على المعايير التي حددها المكتب الدولي للعمل وأيضا رغم صعوبة تحديد حجم البطالة إلا أن لها طريقة واحدة لقياسها وللبطالة أنواع تختلف حسب العوامل المرتبطة بها وتطرقنا أيضا إلى أهم الأسباب التي أدت إلى إنتشار ظاهرة البطالة، وبعد شرح مختلف النظريات المفسرة لها تبين أن هناك جدلا واختلافا بين المفكرين الاقتصاديين فيما يتعلق بالموضوع، فالنظرية الكلاسيكية ترى أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار والناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل، غير ان التحليل الذي جاء به "كينز" أكثر تأييدا للتحليل لسوق العمل لوجهة نظر الكلاسيك ولعدم قدرة النظر بين الكلاسيكية الكينزية على تفسير معدلات البطالة المرتفعة ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة على ضوء معطيات اقتصادية جديدة وأكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، وأيضا تطرقنا إلى مختلف الآثار الناجمة عن ظاهرة البطالة وأهم الأساليب المقترحة والمتبعة لمعالجتها والحد منها.

الفصل الثالث:

مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة- دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة 2021/2000

تمهيد

المبحث الأول: تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2021/2000.

المبحث الثاني: تحليل واقع البطالة في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2021/2000

خلاصة الفصل

تمهيد:

يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لإقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، ويلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي من بينها البطالة فالكثير من الدول النامية بما في ذلك الجزائر تعاني من إرتفاع معدلات البطالة التي تتزايد بمرور الوقت نتيجة للتوسع السكاني، والذي يضغط بدوره على السوق الوظيفي بطلب متزايد على الوظائف.

للتصدي لهذا التحدي، توجهت الجزائر نحو تشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للحد من البطالة وتقليل معدلاتها، هذا إستلزم تنفيذ سلسلة من السياسات وتوفير جملة من الإمتيازات، الإعفاءات والضمانات التي تعزز البيئة الإستثمارية للمستثمرين الأجانب، الهدف الأساسي من ذلك هو خلق المزيد من فرص العمل من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي تقليل مستويات البطالة

وللتعرف أكثر على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على البطالة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل واقع البطالة في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

نظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقتصادات كل دول العالم ولما تحققه من نتائج قامت الجزائر بعدة إصلاحات إقتصادية منذ الإستقلال بدءا بتبني و إتباع عدة قوانين وكذا إنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بالاستثمار، ذلك من أجل تهيئة بيئة ومناخ مناسب للإرتقاء إلى مستويات تنافسية مهمة في جذب واستقطاب المزيد من المستثمرين إلى البلد متحدية بعض العراقيل الاقتصادية والقانونية...وغيرها التي تواجهها.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عالجت الجزائر موضوع ظاهرة الاستثمار منذ فترة الاستقلال، وذلك عن طريق وضع العديد من القوانين وتطويرها، والتي تبعتها مجموعة من المراسيم التشريعية.

كما قامت الجزائر بإنشاء العديد من الأجهزة الخاصة بالاستثمار من أجل الإشراف عليه ومتابعته وتقديم مختلف المزايا والحوافز والضمانات للمستثمرين من أجل جذب المزيد من الاستثمارات.

أولا: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1: قانون الاستثمار لسنة 1963: شهد مجال الاستثمار في الجزائر أول قانون له سنة 1963، بموجب القانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، وقد كان هذا القانون موجه لرؤوس الأموال الأجنبية وللاستثمار المنتج في الجزائر، وقد حدد الضمانات العامة التي يستفسد منها كل المستثمرين دون إستثناء.[1]

2: قانون الاستثماررقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر1966: يحدد هذا القانون الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو يستهدف إلى سد الثغرات التي توجد في القانون 63-277 لسنة 1963 بالتعرف على المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأس مال وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا.[2]

3: قانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المعدل والمتمم بقانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986: يحدد هذا القانون الإطار الذي يخول في نطاقه لمؤسسة أو عدة مؤسسات إشتراكية إنشاء شركات مختلطة الاقتصاد مع مؤسسة أو عدة مؤسسات أجنبية مع تبيان كيفية ذلك، وقد جاء في المادة 22 : " لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تقل نسبة مساهمة المؤسسة أو المؤسسات الإشتراكية عن51 %". [3]

---

[1] ربيعة التجاني، الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المنتج في الجزائر مابين قانوني الإستثمار رقم 10-03 و 16-09، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلة الأكاديمية للبحوث والقانون السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني، 09/1/ 2021، ص 322.

[2] أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، ص 1202.

[3] القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35 ، ص 1724 .

ثم جاء قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 ليعدل ويتمم القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للإقتصاد وسيرها.[1]

4- قانون النقد والقرض 90-10(المؤرخ في 14 أفريل 1990): يعتبر القانون خاصا بالنقد والقرض وليس بالاستثمار، ويذكر أهمية البنك المركزي في توفير أفضل الشروط لنمو الاقتصاد الوطني، وقد أقر حرية تحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج من أجل تمويل المشاريع غير مخصصة للدولة حسب المادة 103 : "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة..." ، وكذلك منح ترخيص للمقيمين وغير المقيمين للقيام بالشراكة أو الاستثمار هذا ما جاء في المادة 181: " يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري"، والمادة 182: " يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشطاه الاقتصادي في الجزائر".[2]

5- قانون 93-12 ترقية الاستثمارات 1993 (المؤرخ في 5 أكتوبر 1993): المادة الأولى تحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها تستفيد من أحكام هذا المرسوم التشريعي الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة (المادة 2، المادة 3).[3]

6- الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار(المؤرخ في 20 أوت 2001): يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتيازات أو الرخصة.[4]

7- الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (المؤرخ في 26 أوت 2003): حيث نصت المادة 84 على: " يجب أن يرخص المجلس بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية "، وأيضا نصت المادة 85 على: " يمكن أن يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل".[5]

8- القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات (المؤرخ في 28 أفريل 2005: يهدف القانون إلى تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وحقوق والتزامات الأشخاص لممارسة هذا النشاط.[6]

9- الأمر رقم 06-08 (المؤرخ في 15 جويلية 2006): جاء هذا الأمر ليعدل ويتمم الأمر رقم 01-03

---

[1] القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، ص، ص 8، 9، 10.

[2] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، ص، ص 527، 541.

[3] المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، ص، ص 3، 4.

[4] الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، ص 5.

[5] الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، مهام البنك ومجلس النقد والقرض، ص 14.

[6] القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 28 أفريل 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، ص، ص 3، 4، 5.

المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار.[1]

10- الأمر رقم 09-01 (المؤرخ في 22 جويلية 2009): والذي جاء فيه أنه: "لا يمكن إنجاز الإستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51%على الأقل من رأس المال الاجتماعي" ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.[2]

11- القانون رقم 16-09 (المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار): يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الأجنبية الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.[3]

12- قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020: نصت المادة 109 من هذا القانون على تعديل أحكام المادة 66 من القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 والمتضمن قانون المالية 2016 حيث نصت المادة 66 " ترتبط ممارسة الأجانب لأنشطة السلع والخدمات والإستيراد بتأسيس شركة تحوز المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51% على الأقل من رأس مالها ".

إلغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية **49-51%**، والإبقاء عليها فقط بالنسبة للأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للإقتصاد الوطني، وجاء في نص المادة: "ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني المقيم نسبة 51% على الأقل من رأسمالها.[4]

ثانيا: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل تنظيم ومتابعة سير الاستثمارات الأجنبية قامت الجزائر بإنشاء العديد من الأجهزة والوكالات المتخصصة في الاشراف على الاستثمار، وسنتطرق إلى أهم هذه الأجهزة

1- وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI: طبقا لأحكام المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، نصت المادة 7 : " نشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها ويشار إليها فيما يلي " بالوكالة "، تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ومن أهم مهام هذه الوكالة مايلي:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الإستثمارات.
- تضمن ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تضمن متابعة إحترام المستثمرين للإلتزامات التي تعهدوا بها بالإتصال مع الإدارات المعنية.
- نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات.

---

[1] الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، ص 17.

[2] أمررقم 09-01 المؤرخ 22 جويلية 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، ص 13.

[3] قانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص 18.

[4] القانون رقم 19-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، ص، ص 3، 39.

- تعمل على تصحيح النظرة الخارجية للبلد.
- تحديد المشاريع المهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني.[1]

2- المجلس الوطني للاستثمار والشباك الوحيد:

- **المجلس الوطني CNI:** نص الأمر 01-03 المعدل والمتمم في المادة 18 " ينشأ مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص'المجلس'، ويوضع تحت سلطة رئيس الحكومة"[2]، ويقوم المجلس بما يأتي: [3]

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يستمد إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال الاستثمار.
- يقترح ملاءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- يدرس كل الإقتراحات لتأسيس مزايا جديدة وكذا تعديل للمزايا الموجودة.
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.

- **الشباك الوحيد:** ينشأ شباك وحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمار، يسهر على تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات إنجاز المشاريع وتأسيس المؤسسات.[4]

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI: تم تأسيس هذه الوكالة بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، تم استبدال وكالة ترقية وتطوير ودعم الاستثمارات APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وهي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وحددت مهام هذه الوكالة في النقاط التالية: [5]

- جمع ومعالجة ونشر المعلومات المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز.
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها.
- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني في الخارج.
- تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط إستغلالها وإنجاز المشاريع، تساهم بتحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، ص، ص 3،4.

[2] المادة 18 من الأمر 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 22 أوت 2001، المتضمن للمجلس الوطني للإستثمار، العدد 47، ص 7.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد64، ص 12.

[4] قانون الإستثمار، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الأمانة العامة للحكومة، 2007، ص 9.

[5] المادة 3 من المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، ص 3.

4- الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار وصندوق دعم الاستثمار: ويمكن تلخيصهما كما يلي:

- **الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار(ANIREF):**

تم إنشاء هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتدعى في صلب النص "الوكالة" ، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ويحدد موقعها في مدينة الجزائر من بين أهم مهام الوكالة ما يلي: [1]

- تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري وكذلك تسيير حافظتها العقارية وترقيتها بهدف تثمينها في إطار ترقية الاستثمار.
- نشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي وتتولى ترقيتها لدى المستثمرين.
- تعد الوكالة جدول أسعار العقار الاقتصادي الذي تقوم بتحيينه كل ستة (06) أشهر.
- تتولى مهام الوساطة العقارية وعلى هذا الأساس فهي تسير وفقا لإتفاقية ولحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها.
- تتولى مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي، وتقديم لهذا الغرض المعلومات للهيئة المقررة المختصة محليا حول الغرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقارية وآفاقه.

- **صندوق دعم الاستثمار:** أنشأ هذا الصندوق بموجب المادة 28 من الأمر 01-03 ، يعتبر من أجهزة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية لإنجاز الاستثمار.[2]

ثالثا:المزايا والحزافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين في الجزائر: قدمت الجزائر مجموعة من المزايا والحوافز، ومختلف الضمانات للمستثمرين من أجل جذب المزيد من الاستثمارات موضحة فيما يلي: [3]

الفرع الأول: المزايا والحوافز:

حسب الأمر 01-03 نجد أن نظام الإمتيازات انطوى على نظامين أساسيين هما النظام العام والنظام الإستثنائي، ذلك حسب المادة 9 و11 من هذا الأمر.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، ص، ص 3، 4.

[2] الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، ص 8.

[3] المواد 09، 11، 14، 15، 16 من الأمر 01-03، المرجع نفسه، ص، ص 5، 6، 7.

1- النظام العام: تمنح الإمتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة. فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها، يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي حددها نظامها ومفهومها هذا الأمر بالمزايا التالية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA)، فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2- النظام الإستثنائي: يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني خاصة إذا كانت تستعمل تقنيات عالية من شأنها أن تحافظ على البيئة وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة(المجلس الوطني للاستثمار يحدد المناطق المذكورة).

تستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا على مرحلتين هما:

أ- مرحلة بدأ المشروع: عند بداية إنجاز المشروع الاستثماري يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الجبائية التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 0.2%، فيما يتعلق بالعقود التأسيسة والزيادات في رأس المال، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مقتناة من السوق المحلي أو تم إستيرادها.
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- مرحلة إنطلاق الإستغلال: في هذه الفترة تستفيد المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات من تحفيزات جبائية إضافية، والتي تعتبر أكثر تحفيزا مقارنة بالنظام العام، وبعد معاينة إنطلاق مرحلة الإستغلال تمنح التحفيزات التالية:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات إبتداء من تاريخ الإقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تساعد على تحسين وتسهيل الاستثمار.

الفرع الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: يمكن توضيحها فيما يلي:[1]

1- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار: هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة إستثمارات شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا تلك المخصصة للدولة كالصحة العمومية، التربية، التعليم...

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).

على أن تكون هذه الإستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

2- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار: جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار.

ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الإتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

3- ثبات القانون المطبق على الاستثمار: جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة:

"لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة إتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

4- ضمان حرية التمويل: للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني(تحويل الآلات والمعدات)، والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12: "تستفيد الحصص التي تنجز بتقدم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من إستيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه، يخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوما.

[1] عبد المجيد أونيس، الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(واقع وأفاق)، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 16-17 أفريل 2006، ص ص 255، 256.

5- الإلتزامات الدولية الناجمة عن فعل الإتفاقيات المبرمة: إن الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرت في منح الإرتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها إلتزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

فالجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة إتفاقيات مع العديد من الدول أهمها:

- **الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:** لقد إنضمت الجزائر إلى العديد من الإتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها نذكر منها ما يلي:
  - الإتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.[1]
  - الإتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.[2]
  - الإتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.[3]
- **الإتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:** أبرمت الجزائر العديد من الإتفاقيات الثنائية مع الكثير من الدول بإختلاف نظمها السياسية ذلك لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها في جميع الميادين ومن هذه الإتفاقيات ما يلي:
  - الإتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا.[4]
  - الإتفاقية الثنائية المبرمة مع إيطاليا.[5]

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

عرفت الجزائر تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كانت واردة إليها أو صادرة منها وفي هذا المطلب سوف نتعرف على مستويات قيم هذه التدفقات.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 يتضمن المصادقة على الإتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06/ 1991، ص 203.

[2] المرسوم التشريعي رقم 95-306 المؤرخ في 7 أكتوبر 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، ص 4.

[3] أمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994 يتضمن الموافقة على الإتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07/ 1995، ص 7.

[4] مرسوم رئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990 يتضمن الصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الإستثمارات الموقع عنها بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية والحكومة الأمريكية،الجريدة الرسمية، العدد 05، ص 1406.

[5] مرسوم رئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 5 أكتوبر 1991 يتضمن على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد46، ص 1997.

أولا:تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

عملت العديد من الدول النامية خاصة الجزائر على التحسين من بيئتها الاستثمارية ذلك من أجل الظفر بالعديد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة نظرا لأهميته في تحسين الأوضاع الاقتصادية داخل البلد.

ويمثل الجدول التالي قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2021 :

الجدول01: تطور تدفقات الاستثمارات الاحنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2000-2021)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة التدفقات	280.1	1113.106	1065	637.9	884.7	1145.6
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة التدفقات	1888.5	1743.6	2632	2754.1	2301.2	2580.6
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة التدفقات	1499.4	1697	1506.7	- 584.5	1636.3	1232.3
السنوات	2018	2019	2020	2021		
قيمة التدفقات	1474.6	1382	1142.6	869.7		

المصدر:تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لسنة 1990-2021، على الموقع:

https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report ، تاريخ الإطلاع: 2023/05/06، الساعة: 14:15.

الشكل رقم01: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر(2021/2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

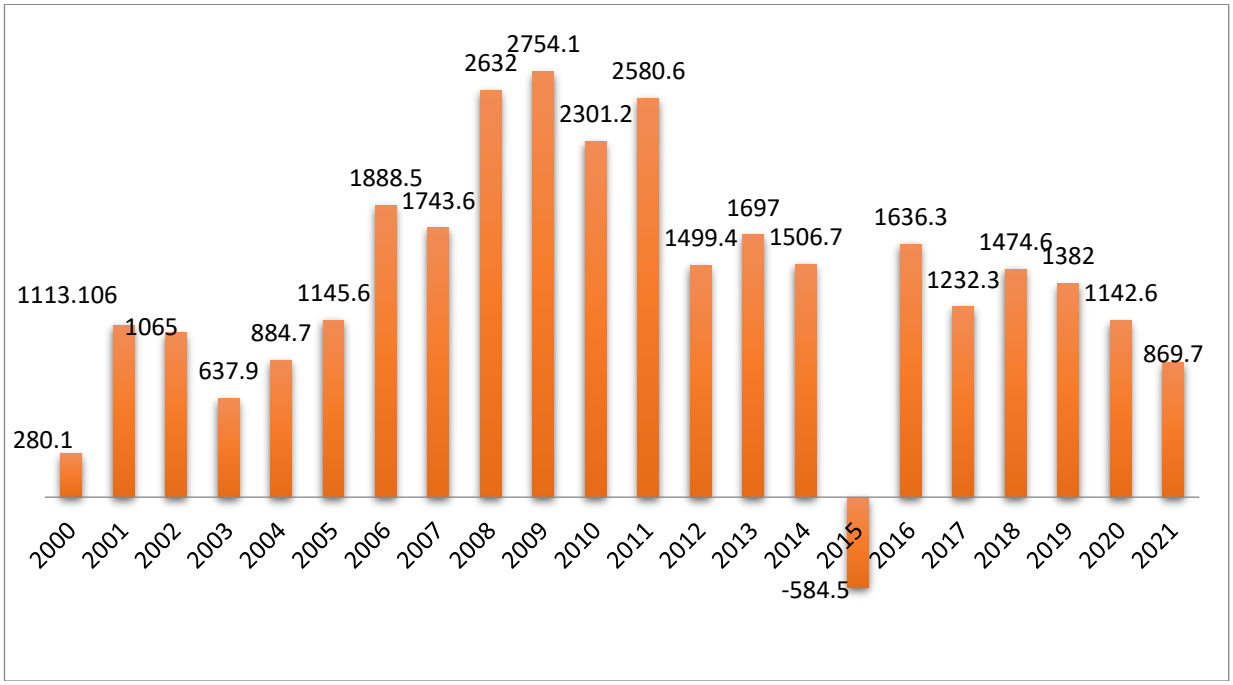

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 والشكل رقم 01 تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2021/2000 حيث نجد أنها:

إنطلاقا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2011 شهدت الجزائر تحسنا كبيرا في قيمة التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراوحت قيمتها بين 1.11 إلى 2.5 مليار دولار، أدى ذلك إلى تحسين الوضع الاقتصادي وتعافيه من الوضعية السابقة الصعبة التي كان يعاني منها، ويرجع ذلك إلى وضع الجزائر برامج تنموية مثل البدء في تنفيذ برنامج الإنتعاش الاقتصادي(2001-2004) وكذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) ، وفي سنة 2008-2009 ورغم تداعيات أزمة 2008 إلا أن الجزائر حققت نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لها، ويرجع ذلك لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية، ومع بداية سنة 2010 إلى غاية 2019 بدءت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالإنخفاض حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2015 بنسبة 537.79- مليون دولار.

وهذا بسبب تأثرها المتأخر بالأزمة المالية العالمية، وكذلك ركود سوق النفط العالمي وإنخفاض أسعاره التي حدثت منتصف عام 2014 وانخفضت إلى 59 دولار للبرميل كمتوسط سنوي خلال 2015، الأمر الذي أدى إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية. أما في سنة 2016 بدأت التدفقات الواردة بالإرتفاع تدريجيا بلغت قيمتها 1638.264 مليون دولار وترجع هذه الزيادة إلى تحسن مختلف التحفيزات والإمتيازات التي قدمتها الحكومة من أجل تحسين بيئة ومناخ الاستثمار. وخاصة بعد صدور قانون ترقية الاستثمار لعام 2016

وإنتعاش الإنتاج النفطي بفضل الإكتشافات الجديدة، إضافة إلى دخول مركب "بلارة" للحديد والصلب مرحلة الإنجاز وهو نتاج شراكة جزائرية قطرية.

في 2018 إستفادت الجزائر من استثمارات كبيرة في قطاع تركيب السيارات ما سمح لها تحقيق تدفقات بلغت قيمتها 1506.317 مليون دولار، لتنخفض سنة 2019 إلى 1382 مليون دولار نتيجة للتراجع العالمي لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بسبب دخول الجزائر في مرحلة بداية عدم الاستقرار السياسي، وهذا يرجع إلى الحراك الشعبي الذي إنطلق في 22 فيفري2019 للمطالبة بعدم ترشح الرئيس السابق لعهدة جديدة، وكذلك المطالبة بإصلاحات إقتصادية جديدة، ثم جاءت جائحة كورونا وما رافقها من تأثيرات على مختلف اقتصادات العالم والتي أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر ذلك بسبب الإغلاق بين مختلف حدود العالم في عامي 2019 و 2020 حيث سجلت قيمهم على التوالي 1382 مليون دولار، 1142.6 مليون دولار.

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة (2000-2021):

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر تذبذبا في قيمه وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى هذا راجع إلى ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات.

يمثل الجدول التالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة 2021/2000:

الجدول02: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر(2000-2021)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات الصادرة	13.7	9.3	98.3	28.3	245.4	20.2	34	150.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات الصادرة	318	214.8	220.5	533.5	-41.3	-268.3	-18.3	103.2
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
التدفقات الصادرة	46.2	- 17.5	854.2	31	14.7	-51.6		

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لسنة 1990-2021 ، الموقع: https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report ، تاريخ الإطلاع:2023/05/07، الساعة 17:10.

الشكل رقم02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر(2021/2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

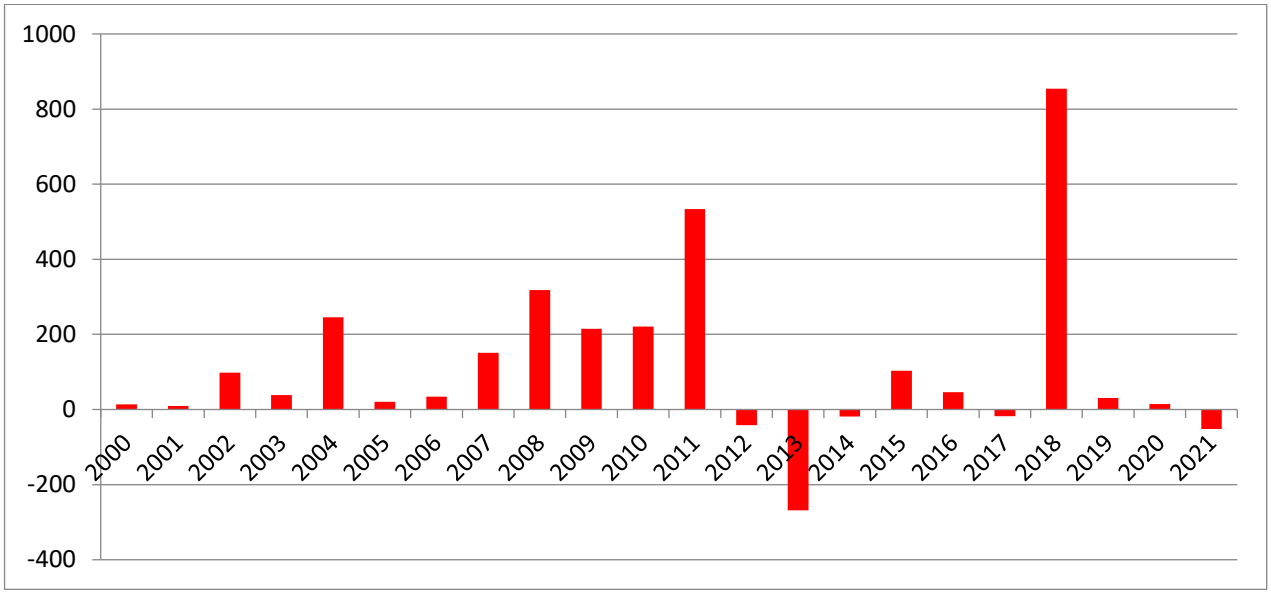

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 والشكل رقم 02 تطورات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2021/2000 حيث عرف تذبذبا في قيمته منذ سنة 2000 حيث قدرت قيمتها بـ13.7 مليار دولار، تراجعت سنة 2005 بنسبة سلبية إلى 20.2- مليون دولار.

عام 2007 بلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادة إلى الجزائر150.6 مليار دولار مرتفعة بـ 0.034 مليار دولار عن سنة 2006 ذلك يعود إلى توسع الشركات الأجنبية الآسيوية في الوطن.

وفي سنة 2009 تأثرت الجزائر بتداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي مست الاقتصاد العالمي ككل انخفضت التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بنسبة 32% (318 مليون دولار في 2008 مقابل 214.8 مليون دولار سنة 2009)، أما سنة 2011 الجزائر سجلت نسبة عالية من التدفقات الصادرة قدرت بـ 533.5 مليون دولار لتعود بها إلى عدم الاستقرار والثبات في قيم تدفقاتها من سنة 2012 إلى سنة 2015 متأثرة بأزمة النفط العالمية، في عام 2018 سجلت الجزائر أعلى قيمة لها في مستوياتها قدرت بنسبة 854.2 مليون دولار.

صنفت من خلاله الجزائر في المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي من حيث الاستثمارات، بعدها تراجعت بشكل كبير وملحوظ في السنوات 2019 و2020 و 2021 بقيم 31، 14.7، 51.6- على التوالي بسبب تأثرها بجائحة كورونا التي مست العالم وماخلفته من نتائج سلبية على الاقتصاد وغيره.

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف خاصة من جانب تدفقات الاستثمار الصادر من الجزائر هذا راجع إلى اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في مختلف الاستثمارات.

المطلب الثالث: عراقيل ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمر الاقتصاد الجزائري بمجموعة من العراقيل والصعوبات التي تعيق تدفق جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، حيث تقلل من فرصة استقطاب المزيد من الاستثمارات.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مختلف هذه العراقيل.

أولا: العراقيل الطبيعية والمادية: ومن أهم العراقيل التي تواجهها ما يلي: [1]

1- العراقيل الطبيعية:(مشكل العقار): يشكل أهم العراقيل التي تقيد المستثمرين، وهو في أحس الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنوات حيث وضعت الدولة عدة هيئات مساعدة لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار وهذه الهيئات متمثلة في:

- وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة والتهيئة.
- وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار.
- الوكالة العقارية المحخلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية.
- وكالة(Calpi) التي تتولى الرد على طلبات المستثمرين على المستوى الولائي، هذه الوكالات يجب أن تقدم قائمة بالأراضي الموجهة للمشاريع الاستثمارية مع إبراز الطابع التقني لكل قطعة أرض.

هذا التعدد في الهيئات من أجل منح الأراضي والعقار هو ما سبب ضعف عرض العقار وغياب المنافسة في هذا السوق إضافة إلى غياب المركز الحقيقي لاتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى :

- تأخر أو طول مدة دراسة الملف الطلبي لقطعة الأرض.
- التكلفة الباهظة للأراضي المخصصة للاستثمار.
- مشكل العقلانية في تخصيص الأراضي للنشاطات الموافق عليها.
- الإختلاسات والتعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي والتي حولت إلى استعمالات ذات مصالح ذاتية.

2- العراقيل المادية: تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن إنحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري، ومن أهم ما يعرقل البنك والمستثمرين ما يلي:

- غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات.
- غياب المؤسسات المالية المختصة.

[1] بلغيث أمينة، قويدري كمال، محفزات ومعوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإيداع، العدد 01، المجلد 11، جامعة علي لونيسي، البليدة، جامعة المنار، تونس، 30 جوان 2021، ص، ص 539، 540.

- قلة المنتوجات المالية الخاصة بالاستثمار(قروض الإيجار) القروض طويلة الأجل.
- يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في تونس والمغرب 3 أو 4 أشهر.
- يشترط البنك ضمانات باهظة من المقاول قد تصل أحيانا إلى ضعف قيمة المشروع.
- رغم إنخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الإستثمار.

ثانيا: العراقيل القانونية والإدارية: هناك العديد من العراقيل القانونية والإدارية التي تركت إنطباعا سيئا لدى المستثمرين، يمكن ذكرها فيما يلي: [1]

- تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح في بعض نصوصها.
- عدم إستقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار بعض القيود القانونية التي تحد إنشاء مشاريع استثمارية، كإشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع (قاعدة 51/49 مثلا).
- تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الإختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد.
- الفساد الإداري وإفتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة.
- تسبب البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييق وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه.
- غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار وانعدام التنسيق فيما بينهم، الأمر الذي لا يشجع عل جذب الإستثمارات.

ثالثا: العراقيل الإقتصادية والسياسية: يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1- العراقيل الاقتصادية: من أهمها ما يلي:

- سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية.
- نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنية المستخدين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة، ويضاف لذلك ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع السوق العالمية كل ذلك يؤدي إلى عرقلة إنتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار.
- غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار.

[1] بونقاب مختار، زواويد لزهاري، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد03، جامعة ورقلة، جامعة غرداية، الجزائر، مارس 2088، ص، ص 109، 110.

[2] بلغيث أمينة، مرجع سابق الذكر، ص 540.

- تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعارها الصرفية فانخفاض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

2- العراقيل السياسية: الوضع السياسي والأمني للبلد عنصران ذا أهمية كبيرة في جلب الاستثمارت سوف نتطرق له في النقاط التالية:

- **الوضع الأمني:** إن مامرت به الجزائر من أزمات أمنية (أزمات 1988، أزمة تيقنتورين سنة 2013، أحداث عين صالح 2016) عمل على إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر تعتبر من العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة، فالمستثمرين أو الشركات المتعددة الجنسيات لا يوجهون استثماراتهم إلى أي بلد كان إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية التي من أهمها إستقرار الوضع الأمني والسياسي.
- **عدم الاستقرار السياسي:** بعد الظروف والإضطرابات السياسية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات جعلها من الدول ذات الخطر المرتفع، فعدم الاستقرار السياسي له صلة مباشرة في اتخاذ قرارات جذب الاستثمار.

رابعا: عراقيل على مستوى الجهاز المالي: تعتبر العراقيل المالية من المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالإقتصاد الوطني، بحيث يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يفتقد للفاعلية والقدرة على التأقلم مع متطلبات المستثمرين، كما يتميز بثقل الإجراءات في المعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض بالإضافة إلى ما يلي:

- ضعف أداء بورصة الجزائر.
- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.
- نقص الكفاءة المهنية لدى عمال البنوك، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض، وتقييم المخاطر.[1]

خامسا: عراقيل أخرى: تخص ما يلي: [2]

1- مجال الإتصال: تتمثل في عدم وجود الوسائل الكافية بإعلام المستثمرين الأجانب بكل المستجدات، وعدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الإستثمارية القائمة.

2- مشكل الكفاءة والتأهل المهني: بالرغم من وجود عدد هائل من حاملي الشهادات إلا أن هذا المشكل يبقى قائما.

[1] بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في تطبيق مقاربة OLI، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر، 2016، ص 122.

[2] محمد خليل بوحلايس، معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، تخصص: إحصاء وإقتصاد تطبيقي، جامعة العربي ين مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009، ص، ص 148، 149.

3- مشكل السوق الموازية: تعتبر من أهم مخاوف المستثمرين الأجانب، حيث لعبت هذه السوق دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني حيث أن هناك تقديرات تشير إلى أن حجم السوق الموازية يساوي 10 مليار دولار سنويا، وهي توظف حوالي مليوني شخص، هذا يأثر على المنافسة بشكل عام.

4- مشكل عدم وضوح السياسات الاقتصادية: ويتمثل هذا المشكل في غياب التخطيط المنظم، والاعتماد على العشوائية في كثير من الأمور الداخلية، مما نجم عنه النقص في كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الإستثماري.

5- مشاكل إجتماعية: التي تتمثل أساسا في:

- غياب الرؤيا الاجتماعية لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يمكن أن تدره من منافع على الاقتصاد الوطني.
- إنخفاض الوعي الإدخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الإدخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية تحديات كثيرة عرقلت مسارها التنموي والمعيشي، تتمثل في مختلف المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتها تأتي في مقدمة هذه المشاكل البطالة. هذه الظاهرة مست عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول في تفشي ظاهرة الفقر ما ينجر عنها من آفات إجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أسباب البطالة في الجزائر وتطور معدلاتها، وأهم الإستراتيجيات التي إتبعتها الحكومة لمكافحتها.

المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة البطالة في الجزائر، وسنحاول في هذا المطلب ذكر أهم أسباب البطالة في الجزائر والتي تتمثل في:

1- إنخفاض أسعار المحروقات: إن الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره في الأسواق لدولية[1]، بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج تصدير المحروقات بنسبة تفوق 96% بمعنى أن إنخفاض أسعار البترول يؤدي إلى إنكماش الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلص حجم الاستثمارات المحلية وبالتالي تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة، وهذا من شأنه رفع معدل البطالة.[2]

2- النمو السكاني: يعتبر سبب من أسباب البطالة لأنه يؤدي دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع بقاء العوامل الأخرة ثابتة، إلى إنخفاض مستوى المعيشة وانتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها.

3- عدم ملائمة الهيكل التنظيمي لمتطلبات السوق: تشهد الجزائر زيادة كبيرة في عرض العمل المتمثل في خريجي المدراس ومراكز التكوين، والمعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في أغلب الدول النامية، وبالتالي خلق عدم الملائمة مما يحول دون توافق العرض مع الطلب، ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق، خاصة التخصصات النادرة وقد سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تطبيق استراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعات والتوجه إلى نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه، في التكوين بجانبيه الأكاديمي والتطبيقي، وهو مايوفر ارتباطا وانسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته من

---

[1] أمال خدادمية، ماضي بلقاسم، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، يوم: 2011/09/20، ص 03.

[2] سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، شعبة إقتصاد دولي، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017، ص 252.

جهة، مع التطورات على المستوى الجهوي والدولي في الموضوع من جهة أخرى لإحداث تكامل أكبر بين التعليمية والإقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.

4- الإختلالات الهيكلية: تعود البطالة إلى تشابك الإختلالات الهيكلية ، خاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقاربة بالزيادة السكانية، الشيئ الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على إحتواء اليد العاملة، وتتمثل أهم الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القاطعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار وتوسيع طاقته الإنتاجية العالية من جهة، ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة من جهة أخرى.

5- سوء تخطيط القوى العاملة: إن سوء تخطيط القوى العاملة يعتبر من أهم الأسباب لانتشار البطالة وزيادة حدتها، حيث أن الهدف وراء تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره فيما بعد، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وأن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات بين العرض والطلب، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا، وصولا إلى أفضل إنتاج ولا شك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة كما يؤدي إلى توجيه العمالة في الجزائر إلى عدة عوامل منها:

- نقص وعدم توفر البيانات والدراسات الإحصائية والتي غالبا ماتكون متناقضة.
- عدم وجود أجهزة تقوم بالربط والتنسيق بين السياسة العامة للشغل وسياسات التعليم والتكوين.
- عدم وجود أجهزة خاصة تقوم بقياس الكفاءات الإنتاجية ومعدلات العمل التي يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة.[1]

6- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: إن إنخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي(الدولار) في بداية الثمانيات أدى إلى إضعاف الجزائر بقوتها الشرائية مما انعكس على حجم المبادلات التجارية وإنكماش في أطراف التبادل التجاري على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.[2]

7- عامل تدفق اليد العاملة الأجنبية: إن تزايد العمالة الأجنبية يؤثر بشكل مباشر في تزايد معدل البطالة في صفوف العمالة المحلية، وفي هذا الصدد بالتحديد فإن منظمة العمل العربية ومن خلال تقاريرها ولقاءاتها، كثيرا ما تطرح مخاوفها من خطر تزايد العمالة الأجنبية، وانعكاس أثارها على الشباب العاطل عن العمل بالوطن العربي بوجه عام وكثيرا ما تحذر المنظمة من تفادي هذه الظاهرة وترى أنها تشكل تهديدا بالغا للدول العربية،

[1] سمية بلقاسمي، المرجع السابق، ص، ص 252، 254، 255.

[2] سعدية زايدي، سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتورة، في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2019، ص 54.

لاسيما بالنسبة للجزائر التي سيكون حجم التحدي بها أكبر خاصة وأن العمالة الأجنبية تسيطر على المشاريع الكبرى في العديد من الولايات بها.

8- عامل ضعف الاستثمار الأجنبي: تسجل الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك طبقا للتصنيف الدولي المعتمد والمطبق من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، وطبقا لتقديرات هذه الهيئة الأممية بلغت التدفقات المالية الفعلية التي دخلت الجزائر برسم الاستثمارات والمشاريع التي تم إنجازها بـ 1 مليار و795 مليون دولار سنة 2006، محققة بذلك نموا طفيفا مقارنة بسنة 2005، ويعتبر قطاع المحروقات القطاع الرئيسي المستقطب للاستثمارات في الجزائر يليه قطاع الاتصالات، الصيدلة والخدمات بدرجة أقل، بالرغم من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية التي قامت بها الجزائر بهدف تحرير سوقها وتحسين مناخ الإستثمار فيها وأيضا إعطاء المستثمر كافة أشكال الدعم والحوافز لتشجيعه وإستقطابه هذا إلى جانب إنشاء الهيئات والمؤسسات القائمة على تطبيق بنوذ هذه القوانين من وكالات وصناديق الإستثمارات الأجنبية المعتبرة في قطاعات متنوعة.

9- نمط التفكير الجزائري المفضل للوظيفة الحكومية: تسجل الجزائر أعلى نسب للتشغيل في القطاع الحكومي مقارنة مع بلدان المغرب العربي، وكثيرا ما يعكس تفشي البطالة في صفوف الشباب عزوفهم عن البحث عن فرصة عمل في غير القطاع العمومي، وترقبهم الفرصة السانحة للحصول على وظيفة في القطاع الرسمي العام بصفته الأضمن والأكثر أمانا.[1]

10- قلة المؤسسات البحثية: إن تطور أساليب الإنتاج والإختراعات والإبتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية، باستحداث وضع سلع تتلائم مع المنتجات في الأسواق الدولية.

أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني وأثر على مستوى الدخل والعمالة بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث وعدم التناسق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى نقص في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة، بحيث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج وإرتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى تخصص العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية ويرجع عدد العاملين الغير المباشرين في هذه الأنشطة.[2]

11-قوانين العمل وتشريعاته: بالرغم من إدخال العديد من الإصلاحات على تشريعات العمل خلال العقد والنصف الأخيرين، فإن بعض هذه التشريعات مازال يمارس دورا سلبيا على الطلب على العمل خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور أو تحديد أجور في القطاع العام لا يمكن مضاهاتها بسهولة في القطاع الخاص، مما يحد من الطلب على العمالة بالإضافة إلى ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية

[1] نادية فويقح، البطالة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، جامعة الجزائر03، 2012، ص،ص 84، 85.

[2] أمال خدادمية، ماضي بلقاسم، مرجع سابق، ص 07.

مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إن لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات.

12- النزوح الريفي أو الهجرة الداخلية: إن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة، كما أن الهجرة الداخلية ليست فقط من الريف إلى المدينة بل هي أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الأكثر جاذبية لفرص العمل، وذلك بسبب غياب سياسات توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن السكانية، ومالا شك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة مما يخلق مشاكل إضافية في مجال السكن والتعليم والصحة والنقل، وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجتمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى.

وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الإختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد المتاحة.[1]

13- جائحة كورونا(COVID 19): تعتبر جائحة كورونا التي ظهرت في أواخر 2019 وحلول 2020 أيضا من الأسباب المؤدية إلى البطالة، حيث وجدت كل المؤسسات في دول العالم نفسها مجبرة على اللجوء إلى نظام البطالة الجزئية، ليست لأسباب إقتصادية وإنما لأسباب صحية، شملت القطاعين العام والخاص. وبإعتبار فيروس كورونا جائحة فرضت نفسها كواقعة مادية نتجت عنها أثار سلبية، فقد اتخذت الجزائر تدابير وقائية ليتم على إثرها تعليق نشاطات نقل الأشخاص الجوية والبرية والبحرية وغلق المحلات التجارية في كل المدن بالإضافة إلى غلق المؤسسات الصغيرة والمصغرة ما أثر سلبا على معدل البطالة في الجزائر.

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد، ومن خلال الجدول التالي سنحاول توضيح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص، ص 255، 256.

الجدول رقم03: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 2000-2021.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	28.9	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7
السنة	2018	2019	2020	2021					
معدل البطالة	11.8	11.7	14.10	13.04					

المصدر: نشريات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم03: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2021/2000

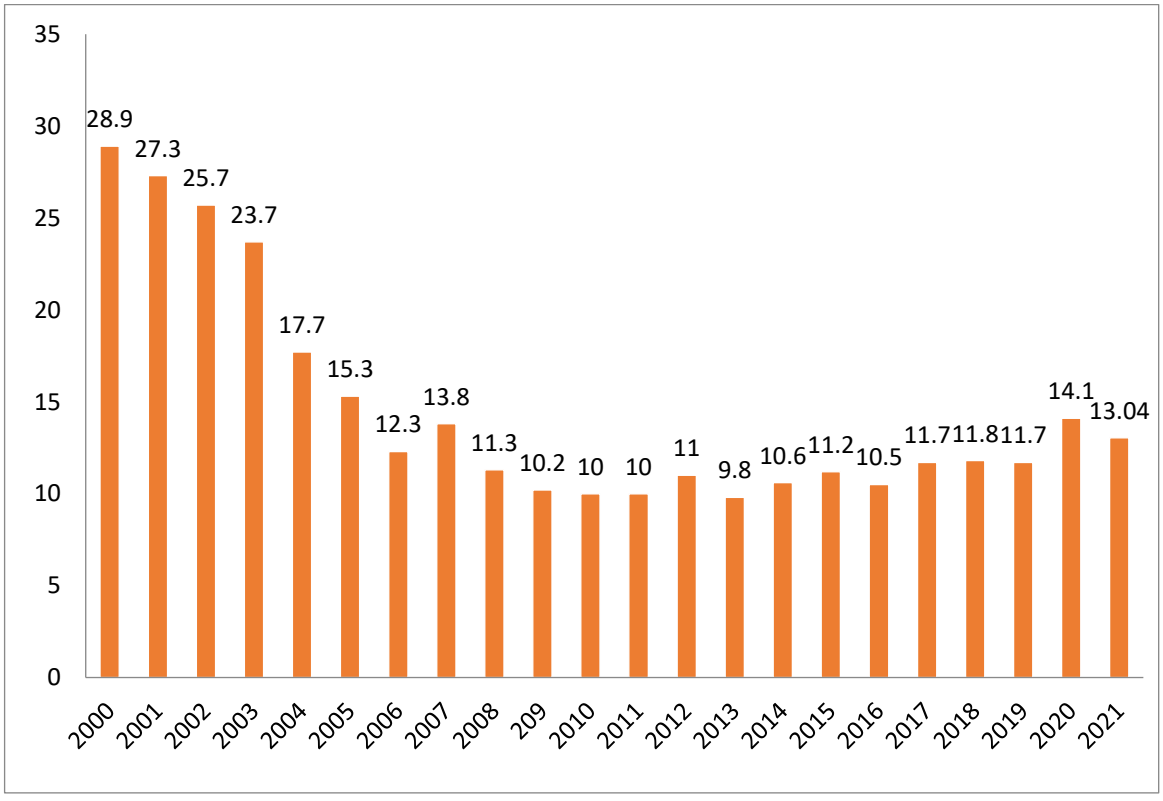

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 والشكل رقم 03 تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2021/2000 حيث نلاحظ تذبذب معدلات البطالة في الفترة المدروسة، لكن رغم هذا الإنخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفعة. قدر معدل البطالة في سنة 2000 بـ 28.9%، وفي سنة 2001 بـ 27.3%هذا الإرتفاع ناتج عن عدم إستقرار الأوضاع الأمنية للبلاد ما قبل سنة 2000، لكن هدا الإرتفاع بدأ بالإنخفاض في سنة 2002 وسنة 2003 بلغ معدل البطالة على التوالي 25.7 % و23.7% ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول والإيرادات، مما مكن

الحكومة من وضع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وكان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو رفع معدل الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة، فقدر معدل البطالة سنة 2004 بـ 17.7% واستمرت معدلات البطالة بالإنخفاض وصولا إلى أدنى معدل لها في سنة 2013 قدر بـ 9.8 وهذا ناتج عن جملة من الأسباب من بينها: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، فقد بلغ عدد المشاريع خلال هذا البرنامج 30247 مشروع موزع بين المشاريع العمومية والخاصة والمختلطة ومن أهم أهدافه العمل على تحفيز الاستثمارات الأجنبية والوطنية وتعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب العمل.

إضافة إلى البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) الذي يعتبر من أهم أسباب إنخفاض معدلات البطالة في الجزائر، عمل على مكافحة البطالة بإستخدام 3 ملايين منصب عمل جديد، وقدر معدل البطالة لسنة 2014 بـ 10.6%، وعادت معدلات البطالة بالإرتفاع سنة 2015 حيث قدرت بـ 11.2% وصولا إلى 11.8% في سنة 2018 هذا راجع إلى الإنخفاض أسعار البترول وإستهلاك نسبة كبيرة من إحتياطي الصرف وإعلان الحكومة لسياسة التقشف لمواجهة الأزمة وتجميد عملية التوظيف في أغلب القطاعات.

وفي سنة 2019، 2020، 2021 إرتفعت معدلات البطالة وقدرت بـ11.7%، 14.10% ، 13.04% على التوالي وذلك راجع إلى الأزمة الصحية التي شهدها العالم والجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا (COVID 19) والإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة.

المطلب الثالث: إستراتيجيات مكافحة البطالة في الجزائر

بدلت الدولة مجهودا للحد من تفاقم مشكلة البطالة فقد إتخدت العديد من الإجراءات والأجهزة للتخفيف من حدتها، ومن ضغوط سوق العمل وتجسدت من خلال برامج مساعدة تشغيل الشباب أهمها:

1. الوظائف المأجورة بمبادرة محلية: منذ سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة التي ورث عن نظام سابق له يسمى الإدماج المهني سنة 1990، والهدف منه هو توفير منصب مؤقت للشباب العاطل وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية ويهدف هذا البرنامج إلى إستثناء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية، ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على التشغيل لمدة تتراوح من 06إلى 12 شهرا إلى أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز مجملها في القطاع الخدمي.

2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل ولقد سمح بالإحتفاظ بـ 1837 منصب شغل وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إلى إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة الذي يسمح بالمصادقة على 20642 ملف، وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها 03 سنوات، ناهيك عن إعتماد

فكرة خلق المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات، وكذا العمال الذين تعرضو لتسريح لأسباب إقتصادية.

3.أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة: يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل: تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175131 منصب.[1]

4.الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): هي هيئة ذات طابع خاص أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب بإعتبار ذلك أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخدة لمعالجة مشكل البطالة وسعي هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات إلى ترقية وتشغيل الشباب.

يخص هذا الجهاز فئة الشباب البطال الذين تتروح أعمارهم بين 19 إلى 35 سنة، الذين لديهم رغبة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة ولديهم ما يكفي من المؤهلات والمهارات الفنية للقيام بالنشاط الذي يقترحونه. ولقد ساهم هذا الجهاز في تغيير السلوك الإجتماعي نحو ميدان النشاط الذي اقتحمته النساء، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في إنشاء المؤسسات المصغرة 17% سنة 2001 مقابل معدل 10% في الفترة 1998-2000.

وفي إطار هذا البرنامج تم إنشاء 6677 مؤسسة سنة 2004 وفرت 18980 منصب عمل، إلا أن هناك تباين بين المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6567 مشروعا وافقت البنوك على تمويلها من بين 69437 مشروعا صادقت عليه الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع جهاز دعم وتشغيل الشباب لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.

5.الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): هي مؤسسة عمومية تأسست بتاريخ 8 سبتمبر 1990، وهي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي تكمن مهامها في:

- التنظيم والتأكد من معرفة وضعية وتطور سوق العمل واليد العاملة.
- لعب دور بين عارضي العمل والطلب عليه.
- تسجيل الخريجين الجامعيين في إطار عقود ماقبل التشغيل.
- تسيير ملفات العمال الأجانب.

[1] عاقلي فضيلة، البطالة في الجزائر، تعريفها وأسبابها وآثارها الاقتصادية(سياسة التشغيل في الجزائر)، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص، ص 8، 9.

ونظرا للدور الذي يلعبه هذا الجهاز كنقطة وصل أساسية بالنسبة طالبي العمل وكذا من أجل تعزيز الوكالة ضمن البرنامج الثلاثي (2006-2008)، والذي أسفر عن تحسن ملموس بالنسبة للتأطير وتوسيع شبكة الوكالات (25 وكالة جديدة) علاوة على تطوير تسيير هذه الوكالات.[1]

6. عقود ماقبل التشغيل: تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 1996/07/02، والمتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برنامج التكوين، التشغيل والتوظيف وأيضا من خلال تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل، أما بالنسبة للأهداف المنتظرة من البرنامج فيمكن تلخيص أهمها فيمايلي:

- **بالنسبة للشباب البطال:** أهم هدف هو محاولة إدماج خريجي الجامعة للتكوين قصير المدى (ثلاثة سنوات للتقني سامي)، أو طويل المدى (4 أو 5 سنوات الليسانس أو المهندس) في سوق العمل بشكل يتلائم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية، بتمكين هذه الفئة من إكتساب الخبرة المهنية الكافية للولوج لسوق العمل، مع إمكانية زيادة توفير فرص العمل الدائمة بعد إنقضاء المدة القانونية لبرنامج (CPE).
- **بالنسبة للمؤسسات المستخدمة أو المستقبلة:** من بين أهم الأهداف المرجوة من تطبيق هذه السياسة التشغيلية بالنسبة للمؤسسات المستخدمة نجد:
  - نقص حجم التكاليف من خلال مجموعة إمتيازات مثل: تخفيض قيمة الضرائب والأعباء الاجتماعية.
  - تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا.[2]

7. الوكالة الوطنية لتسيير الشغل: انشأ هذا الجهاز سنة 2004 ويعمل على مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل والحرفيين، والنساء بالمنازل، وتتراوح قيمة هذا القرض مابين: 50000 و 40000 دينار جزائري.

8. الوكالة لتطوير الإستثمار: تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالإستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 74397 مليار دينار جزائري مما سمح بتوفير 17816 منصب شغل وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.

لكن هذه الإستراتيجية ظهرت عاجزة ومؤقتة في الحد من البطالة نظرا لإرتفاع عدد المحتاجين، وفي هذا الظرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر وإتساع الفوارق الاجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد.

---

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص، ص 259، 260.

[2] درحمون هلال، تزير علي، إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15، 16 نوفمبر 2011، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص، 11، 12.

في هذا السياق تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي إنطلق سنة 2001 وامتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، قصد إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يرتكز برنامج الإنعاش على المحاور التالية:

- مكافحة الفقر.
- إنشاء مناصب شغل.
- التوازن الجهوي.

وقد ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة منذ إنطلاقه، بالإضافة إلى ذلك نجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ساهم أيضا بإنشاء مناصب شغل.

إن الإجراءات المتخذة للتخفيف من ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار إجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي إجتماعي كبير للإقتصاد الجزائري.[1]

[1] عاقلي فضيلة، مرجع سابق، ص 9، 10.

المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطلة في الجزائر

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية من بينها الجزائر، بمعدلات مختلفة ومتباينة إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة، خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي أجرتها الجزائر بهدف خلق فرص عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، ذلك بالإعتماد على مختلف الإحصائيات الضرورية المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول: حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2021:

عمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير العمالة في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، وفي الجدول التالي سوف نلخص المشاريع وحجم العمالة التي وفرها هذا الإستثمار.

الجدول رقم 04: حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2003-2021.

السنة	عدد المشاريع	التكلفة(مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5046.3	4732	22
2004	19	857.2	3334	19
2005	45	10545.3	11049	43
2006	50	9656.6	9491	45
2007	29	4070.1	5711	28
2008	75	16408.2	27305	66
2009	32	2605.1	5872	28
2010	21	1367.4	3797	17
2011	27	1431.6	2565	24
2012	18	2376.8	4951	17
2013	16	4284.6	7298	12
2014	13	535.5	2130	13
2015	13	749.4	3758	13
2016	17	7429	-	13
2017	23	1390	-	18
2018	18	9259	10349	17
2019	24	2316	4988	17

2020	06	77	251	06
2021	09	853.1	650	07

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقارير مناخ الإستثمار 2016-2022.https://www.dhaman.net/ar/، تاريخ الإطلاع: 2023/05/15، الساعة 17:15.

الشكل رقم 04: حجم العمالة التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2021/2003)

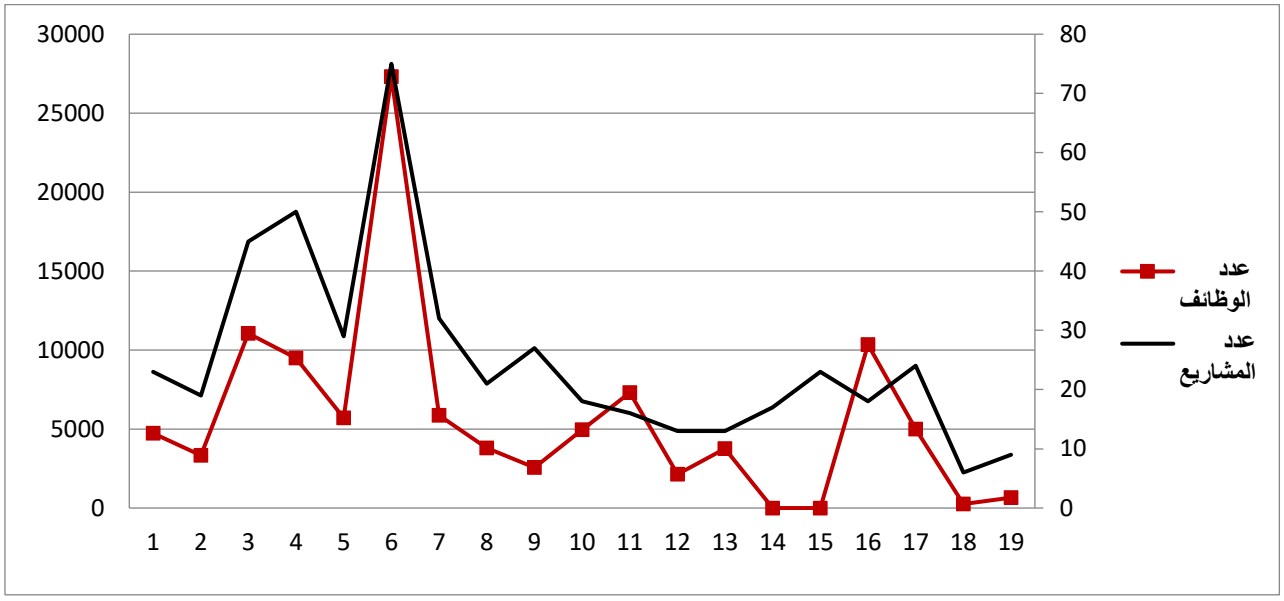

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم 04 تذبذب في عدد المشاريع التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2021، فكلما ارتفع عدد المشاريع زاد عدد مناصب الشغل.

في سنة 2003 إلى 2008 إرتفاع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية يقابله ارتفاع في مناصب العمل، في سنة 2003 بلغ عدد المشاريع الاستثمارية 23 مشروع أجنبي(بتكلفة5046.3 مليون دولار) يقابله 4732 منصب شغل، و22 شركة أجنبية. في حين كانت أعلى قيمة لعدد المشاريع سنة 2008 قدرت بـ 75 مشروع بتكلفة 16408.2 مليون دولار الذي وفر 27305 منصب عمل (66 شركة أجنبية) وهذا الإرتفاع في حجم المشاريع والعمالة راجع إلى برامج الإنعاش الاقتصادي الذي عملت عليها الجزائر في الفترة 2001-2004، وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009 الذي ساعد على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

بدأ عدد المشاريع وحجم العمالة بالتراجع في سنة 2009 حيث قدر عدد المشاريع بـ 32 مشروع مقابل 5872 منصب شغل بسبب ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي مست كل الاقتصاد العالمي.

وصل عدد المشاريع سنتي 2014 و 2015 إلى 13 مشروع و2130، 3758 منصب شغل على التوالي هذا الإنخفاض راجع إلى الإنخفاض في أسعار النفط التي حدثت في منتصف 2014، في سنة 2017 عاد حجم العمالة والمشاريع بالتعافي، وبلغ عدد المشاريع 23 مشروع.

أما في عامي 2020-2021 سجل حجم العمالة وعدد المشاريع أدنى قيمة بـ 6 و9 مشروع مقابل 251، 650 منصب عمل على التوالي والسبب في هذا هو تداعيات الأزمة الصحية العالمية كورونا (Covid-19) ومختلف آثارها، التي مست العالم جميعا.

وأيضا يرجع السبب في ضعف مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار في الجزائر مثل: القاعدة الإستثمارية 51/49 التي كانت لها دور كبير في تعطيل تدفق الاستثمارات.

المطلب الثاني: توزيع العمالة الناتجة عن للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

عملت الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية قد وزعت هذه الاستثمارات قطاعيا وجغرافيا كما يلي:

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2018/2002):

لا يزال الإستثمار الأجنبي المباشر في مختلق القطاعات محدود رغم المؤهلات التي تحتوي عليها على غرار قطاع الصناعة والجدول التالي يوضح توزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم05: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة عدد مناصب الشغل المحققة خلال 2018/2002:

القطاع الإقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد المشاريع(%)	القيمة المحققة (مليون دينار جزائري)	النسبة من إجمالي القيمة (%)	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة (%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	588	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	06	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80

السياحة	19	2.11	128234	5.09	7956	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12

المصدر: مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتورة طور ثالث(ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020، ص 153.

الشكل رقم05: نسبة التوزيع القطاعي من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة (%) خلال 2018/2002.

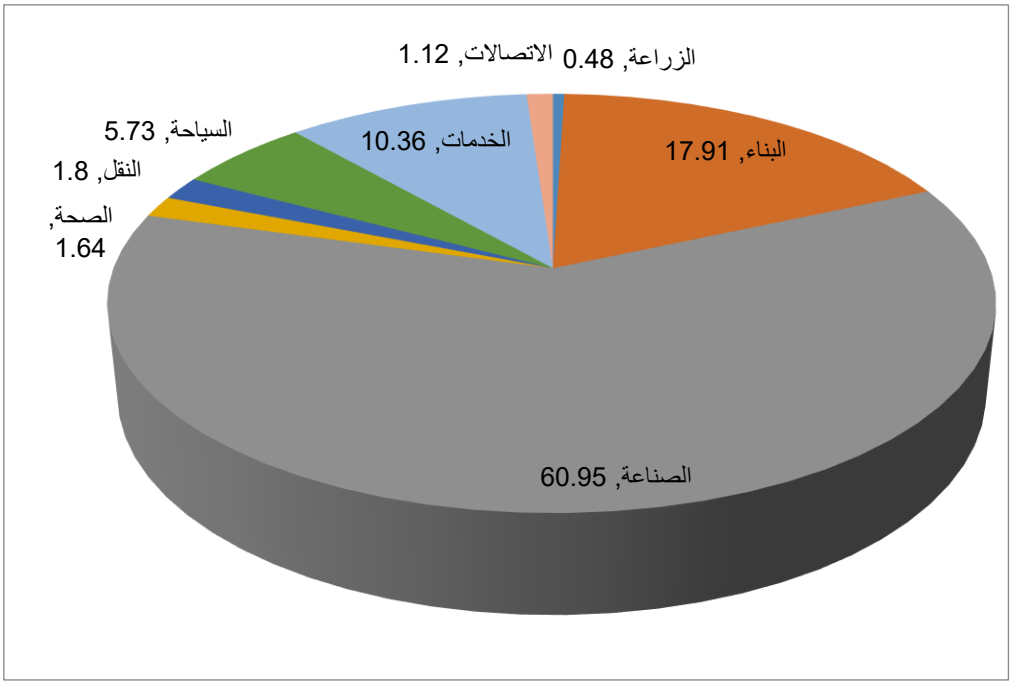

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات الجدول.

من خلال الجدول رقم 05 والشكل رقم 05 نلاحظ أنه من بين القطاعات التي إحتلت أعلى المراتب وأولها من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2018) هو قطاع الصناعة الذي يرتكز في الأغلب على قطاع المحروقات بـ 588 مشروع الذي حقق ما قيمته 2050277 مليون دينار جزائري أي ما نسبته 61.93% من إجمالي عدد المشاريع والذي من خلاله تم توفير 81413 منصب شغل (60.95%)، أما في المرتبة الثانية فنجد قطاع البناء بـ 142 مشروع بقيمة 82593 مليون دينار جزائري بنسبة 15.76% من إجمالي عدد المشاريع وتحقيق 23928 منصب شغل (17.91%).

أما المرتبة الثالثة تخص قطاع الخدمات الذي أخذ نصيبه بـ 136 مشروع قيمته المحققة 130980 مليون دينار جزائري(15.09%)، ثم يليه قطاع النقل والسياحة، الزراعة، الصحة والإتصالات في المراتب الأخيرة على التوالي بمجموع 65 مشروع.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ترتكز في مجال الصناعة فقط مع تهميش باقي القطاعات الزراعة، الصحة، النقل وهذا راجع إلى عدم وضوح مختلف القوانين التي تخص الإستثمار وسيطرة الدولة عليها.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر(حسب أهم الدول المستثمرة) خلال 2002-2018:

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت عربية أو دول أجنبية والجدول التالي يوضح لنا أهم التوزيعات الجغرافية لهذه الدول وماتحققه من مناصب عمل.

الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائرخلال 2017/2002:

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (دينارجزائري)	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
الإتحاد الأوروبي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
إفريقيا	06	39686	609
الدول العربية	262	1057257	34462
أستراليا	01	2974	264
متعددة الجنسيات	28	33160	4335

المصدر: بن علية لخضر، وآخرون، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية، العدد38، جامعة الجلفة، أوت 2019، ص 212.

الشكل رقم06 : التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر (حسب أهم الدول المستثمرة) خلال الفترة 2017/2002

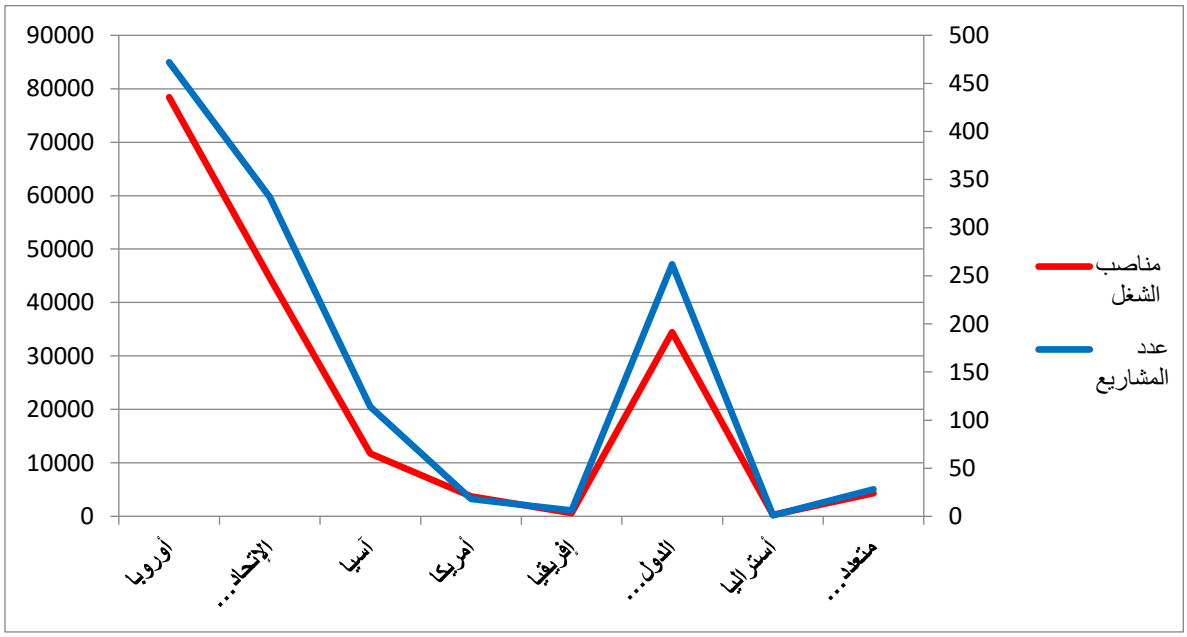

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول رقم 06 والشكل رقم 06 نلاحظ أن أوروبا هي أكبر الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2018/2002 بـ 472 مشروع بقيمة 1148208 الذي بدوره وفر 78415 منصب شغل، وللإتحاد الأوروبي نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية الواردة إذ بلغ عدد مشاريعها 332 مشروع و44646 منصب شغل، وهذا يوضح أثر الشراكة بين الجزائر ودول الإتحاد نظرا للقرب الجغرافي.

أما المرتبة الثالثة نجد الدول العربية بـ 262 مشروع و 34462 منصب شغل، بينما الدول الآسيوية أيضا ساهمت بـ 114 مشروع وتوفير 11761 منصب شغل، تعتبر الصين واليابان من أهم الدول الآسيوية المستثمرة في الجزائر في قطاع الأشغال العمومية.

بينما وزعت المشاريع المنجزة بين الشركات المتعددة الجنسيات بـ 28 مشروع و4335 منصب شغل، وأمريكا بـ 18 مشروع و3737 منصب شغل، إفريقيا 6 مشاريع وتوفير 609 منصب شغل، المرتبة الأخيرة نجد فيها أستراليا بمشروع واحد فقط الذي وفر 264 منصب شغل.

المطلب الثالث: تقييم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم، وعلى رأسها الجزائر وذلك بمعدلات مختلفة ومتزايدة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من مشكلة البطالة.

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم07: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر:

السنة	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر(الوارد)	معدل البطالة (%)
2000	280.1	%28.9
2001	1113.1	%27.3
2002	1065	%25.7
2003	637.7	%23.7
2004	884.7	%17.7
2005	1145.6	%15.3
2006	1888.5	%12.3
2007	1743.6	%13.8
2008	2632	%11.3
2009	2754.1	%10.2
2010	2301.2	%10
2011	2580.6	%10
2012	1499.4	%11
2013	1697	%9.8
2014	1506.7	%10.6
2015	-584.5	%11.3
2016	1636.3	%10.5
2017	1232.3	%11.7
2018	1474.6	11.8%
2019	1382	%11.7
2020	1142.6	%14.10
2021	869.7	13%

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجداول رقم 01 والجدول رقم 03

الشكل رقم07 : الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر.

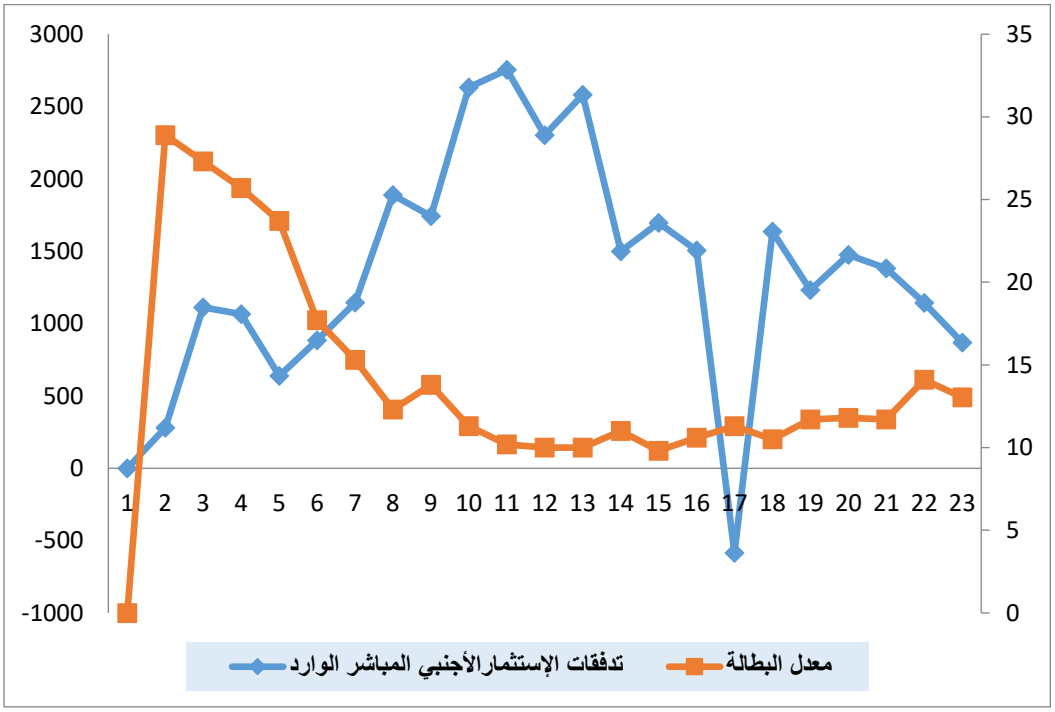

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم07 .

الجدول رقم 07 والشكل رقم 07 يربط بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (الوارد) ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2021. لفهم كيف يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على معدلات البطالة، لذلك لابد من تحليل الإتجاهات العامة وكذلك الفروق السنوية.

- من السنة 2000 إلى 2008، نرى زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تراجع ملحوظ في معدلات البطالة. هذا يعكس الفائدة الاقتصادية للتدفقات الأجنبية حيث أدت إلى خلق فرص عمل جديدة.
- في الفترة من 2009 إلى 2011 رغم انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تراجع ملحوظ في بعض السنوات، معدلات البطالة ضلت مستقرة نسبيا حول 10%. هذا يشير إلى أن الأثر الاقتصادي للتدفقات الأجنبية لم يكن كافيا للحد من البطالة.
- في الفترة بين 2012 و2019، هناك تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تظهر معدلات البطالة إرتفاعا طفيفا. هذا يدل على أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا في البطالة بخلاف التدفقات الأجنبية.
- من 2020 إلى 2021، يظهر الجدول والشكل انخفاضا كبيرا في الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ارتفاع في معدلات البطالة، هذا نتيجة لتداعيات أزمة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي.

بشكل عام يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على معدلات البطالة في الجزائر على المدى الطويل حيث يسهم في توفير فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي، ولكن، من خلال الجدول

أيضا يبرهن على أنه ليس هناك علاقة بينهما بشكل مطلق، فالعوامل الأخرى مثل السياسات الاقتصادية والظروف الاقتصادية العالمية والداخلية يمكن أن تلعب أيضا دورا هاما في معدلات البطالة.

من ناحية أخرى، يجب أن تكون الإستثمارات الأجنبية المباشرة جزءا من استراتيجية أوسع للتنمية الاقتصادية تهدف إلى التقليل من البطالة، إلا أن الإعتماد الكامل على الإستثمارات الأجنبية قد يكون خطرا، حيث تتأثر هذه التدفقات بالتقلبات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك إجراءات لضمان الاستثمارات الأجنبية تحقق الفوائد المستدامة للمجتمع المحلي، مثل توفير فرص العمل الجيدة والتدريب وتطوير المهارات.

لذلك على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون أداة فعالة لمكافحة البطالة، فإنه ليس الحل الوحيد، يجب أن يكون جزءا من استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر ذلك عن طريق مجموعة من الإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة توفير مناخ استثماري ملائم، وبغرض تشجيع وجلب المزيد من الاستثمارات بهدف القضاء على مشكلة البطالة والتقليل من حدتها. لكن بالرغم من كل الجهود المبدولة من طرف الدولة إلا أن الجزائر فشلت في توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية بل إرتكزت على قطاع الصناعة وتهميش باقي القطاعات الأخرى(قطاع الصحة، الاتصالات، الزراعة...).

كما يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على معدلات البطالة في الجزائر على المدى الطويل، حيث يسهم في توفير فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي، ولكن ليس هناك علاقة بينهما بشكل مطلق، فالعوامل الأخرى مثل السياسات الاقتصادية والظروف الاقتصادية العالمية والداخلية يمكن أن تلعب أيضا دورا هاما في معدلات البطالة. لذلك ، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون أداة فعالة لمكافحة البطالة، فإنه ليس الحل الوحيد، ويجب أن يكون جزءا من استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية.

خـــاتـــمـــــة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأدوات التي تساهم بصورة كبيرة في خلق مناصب العمل والتقليل من مشكلة البطالة لذا سعت جميع الدول النامية، ومن بينها الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار في البلد والعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الإصلاحات والبرامج الاقتصادية المنتهجة وإزالة القيود التنظيمية والقانونية، وتقديم جملة من الضمانات والحوافز للمستثمرين الأجانب وتشجيع وتطوير الاستثمارات.

وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة للفئة النشيطة والقادرة على العمل والراغبة فيه لكن رغم الجهود المبدولة من طرف الدولة تبقى معدلات البطالة في تذبذب مستمر في الجزائر.

1. النتائج الدراسة:

بعد التطرق لمختلف جوانب الموضوع كانت نتائج الدراسة كالتالي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة دولية ومصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية ويعمل على تطوير إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وذلك من خلال رفع الإنتاجية وتوفير مناصب عمل.
- تعتبر البطالة من أهم الظواهر التي تحدد مستوى الاقتصاد في مخلتف الدول، وقد تم الإختلاف في إعطاء تفسير لها من قبل الاقتصاديين
- تعمل الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة مناخ الإستثمار عن طريق العمل على التعديل وإزالة القيود على القوانين التشريعية للبلد وتقديم جملة من الضمانات والحوفز لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتقليل من حدة البطالة في البلد.
- مناخ الاستثمار في الجزائر لم يستطع جذب المستثمر الأجنبي بالقدر المطلوب بسبب المعوقات والمشاكل التي تقف أمام سياسة تحفيزه. وهذا مايثبت صحة الفرضية 1.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر خاصة إذا كان يرتكز على الاستثمارات الإنتاجية الخلاقة لمناصب العمل، لكن تبقى مساهمته في خلق مناصب العمل ضئيلة وليست بالعدد المرغوب فيه. هذا ماينفي صحة الفرضية 2.
- إستحواذ قطاع الصناعة على الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يرتكز على قطاع المحروقات يليه قطاع البناء، وإعطاء أهمية ضئيلة لباقي القطاعات. وهذا ماينفي صحة الفرضية 3.
- تقلب وتذبذب في حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من فترة إلى أخرى مما أثر على معدلات البطالة في الجزائر.

- على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظل محدودا بسبب وجود مجموعة من العراقيل كسوء التسيير و عدم استقرار القوانين، الرشوة...التي تقف عائقا في وجه المستثمر الأجنبي.

2. التوصيات:

- تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير الظروف الملائمة لاستقطابه..
- يجب على الدولة العمل على إستقطاب الاستثمارات الأجنبية في جميع الهياكل الاقتصادية كالقطاع السياحي، الفلاحي...والحد من التبعية للقطاع الصناعي.
- العمل على نزع العقبات والقيود التي تعرقل تدفق الاستثمارات الأجنبية وتكوين مناخ استثماري ملائم.
- إقامة مشاريع استثمارية تهدف إلى زيادة فرص العمل وتنمية المهارات المحلية.
- ضرورة توفير الظروف المادية والمعنوية للحد من الهجرة غير شرعية للشباب وهجرة الأدمغة.
- ضرورة استقطاب المشاريع التي تتماشى وأهداف التنمية الاقتصادية وأولويتها ومن بينها خلق فرص عمل جديدة والقضاء على مشكلة البطالة.

قـائـمـــة الـمــراجـــع

قائمة المراجع

- **الكتب:**

1. إبراهيم سليمان القطف، نزار سعد الدين العيسى، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى 2006.

2. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدرا الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3. أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 8، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

4. أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية-الأسباب الآثار والحلول**- الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2008.

5. إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)** الطبعة 8، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

6. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الإسكندرية، مصر، 2008.

7. حاتم عبد الجليل الفرنشاوي، **الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي عوامل الجذب ومعوقات النمو** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

8. خالد علي أحمد كاجيجي، محمد مسعود خلفة، الثعليب، **الإستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ليبيا، 2006.

9. طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وإنعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة 2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

10.عصام عمر منذور، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.

11.عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسن، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي** (غير كامل)

12.عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الإعمال والإستثمار الأجنبي الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.

13.فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2007.

14.ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الإستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

15.منجد عبد اللطيف الخشالي، نوازد عبد الرحمن الهيتي، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان 2007.

16.منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان 2012.

قائمة المراجع

•المذكرات والأطروحات:

1. إسلام عبد الله علي حسن، **محددات البطالة في السودان خلال الفترة 1990-2014**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

2. إيمان مودع، **أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014**، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

3. بشير هارون، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر وسنغافورة- خلال الفترة 1990**-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2022.

4. حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007.

5. سعاد شليغم، **أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلون السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.

6. سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتورة في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل جامعة باتنة1، الجزائر 2019.

7. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010.

8. سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة إقتصاد دولي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017.

9. شهيناز صياد، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

10.شوقي جباري، **أثر الإستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2015.

11.صليحة مفتاح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية** أطروحة دكتوراه طور ثالث(ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2020.

12.عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر الجزائر، 2008.

13.كوثر زيادة، **واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال المخطط الخماسي 2010-2014**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، تخصص تنظيم وعمل، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي محمد خليل بوحلايس، معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، تخصص: إحصاء وإقتصاد تطبيقي، جامعة العربي ين مهيدي، أم البواقي، الجزائر 2009.

14.مسعود زكرياء، **تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكساتها على سياسة التشغيل** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.

15.نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات**، مذكرة ماجستير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005.

16.نفيسة بامحمد، **تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في تطبيق مقاربة OLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر، 2016.

•المجلات والملتقيات:

1. أمال خدادمية، ماضي بلقاسم، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، في الجزائر، 20 سبتمبر 2011.

2. أمينة بلغيث، قويدرى كمال ، **محفزات ومعوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الإيداع، العدد01 المجلد 11، جامعة علي لونيسي وجامعة المنار، تونس، 30 جوان 2021.

3. ربيعة التيجاني، **الإطار التشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المنتج في الجزائر، مابين قانوني الإستثمار رقم 10-03 و16-09، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**، المجلة الأكاديمية للبحوث والقانون السياسية، العدد 02، المجلد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 1سبتمبر 2021.

4. سامي حلا، خيضر موفق أحمد، **الإستثمار الأجنبي وأثره على البيئة الاقتصادية، نظرة تقويمية لقانون الإستثمار العراقي**، مجلة الإدارة والإقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العدد 80، 2010.

5. عبد المجيد أونيس، **الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقع وأفاق)**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 16-17 أفريل 2006.

6. فضيلة عاقلي، تعريف وأسباب البطالة والآثار الاقتصادية، مداخلة بعنوان: البطالة في الجزائر تعريفها وأسبابها وآثارها(سيسة التشغيل في الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

7. لخضر بن علية، وآخرون، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة الجلفة، أوت 2019، العدد 38.

8. ليليان منصور، **الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية وإقتصادية**، مجلة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية جامعة خنشلة، الجزائر.

9. العايب نصرالدين، رحيمي عيسى، قرقاد عادل، **ظاهرة البطالة (مفهومها، أسبابها، آثارها)**، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2013.

10.مختار بونقاب، زواويد لزهاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائرسبيل للتخلص من التبعية للمحروقات المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة ورقلة، جامعة غرداية، الجزائر،2008.

11.نادية فويقح، **البطالة في الجزائر الواقع والتحيات**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 7، جامعة الجزائر03 2012.

12.نصرالدين العايب، رحيمي عيسى، قرقاد عادل، **ظاهرة البطالة (مفهومها، أسبابها، آثارها)**، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2013.

13.نورالدين، بربار، بوعاري فاطمة الزهرة، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر–خلال الفترة 1970–2012، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني 2017.

14.هاشم جمال، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من ظاهرة البطالة دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 6، المجلد 1، جامعة الوادي، الجزائر.

15.هلال درحمون، تزير علي، إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، ملتقى دولي: حول إستراتيجيات القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 15–16 نوفمبر 2011.

16.هند سعدي، محددات البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد03 جامعة المسيلة 2019.

•التقارير:

1. تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لسنة 1990–2021.
2. نشريات الديوان الوطني للإحصاء.

3. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقارير مناخ الإستثمار 2016-2022.

•القوانين الأوامروالمراسيم:

1. أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الإستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80.

2. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47.

3. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، مهام البنك ومجلس النقد والقرض.

4. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47.

5. أمررقم 09-01 المؤرخ 22 جويلية 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44.

6. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47.

7. أمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994 يتضمن الموافقة على الإتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07/ 1995.

8. لقانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35 .

9. القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35.

10. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

11. القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 28 أفريل 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50.

12. قانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46.

13. القانون رقم 19-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81.

14. قانون الإستثمار، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الأمانة العامة للحكومة، 2007.

15. المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64.

16. مرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67.

17. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد64.

18. المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27.

19. مرسوم رئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 يتضمن المصادقة على الإتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06/ 1991.

20. المرسوم التشريعي رقم 95-306 المؤرخ في 7 أكتوبر 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59.

21. مرسوم رئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990 يتضمن الصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الإستثمارات الموقع عنها بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية والحكومة الأمريكية،الجريدة الرسمية، العدد 05.

22. مرسوم رئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 5 أكتوبر 1991 يتضمن على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للإستثمار، الجريدة الرسمية العدد46.

23. المادة 18 من الأمر 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 22 أوت 2001 المتضمن للمجلس الوطني للإستثمار، العدد 47.

24. المادة 3 من المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

25. المواد16،15،14،11،09من الأمر01-03.

الملخص:

هدف دراسة موضوع "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021" هو إكتشاف الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها مختلف الدول النامية وبصفة خاصة الجزائر، التي قد عملت على تحسين مختلف الظروف الاقتصادية وتوفير بيئة ومناخ إستثماري ملائم وجعله أكثر تنافسية، من خلال العمل على تأهيل وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي وكذلك تقديم العديد من المزايا والضمانات من أجل العمل على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتقليل من حدة البطالة ومعدلاتها التي أصبحت تهدد فئات الشباب في المجتمع الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك مساهمة محدودة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر الناتجة عن تقلب وتذبذب في حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا يدل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يستطع جذب المستثمر الأجنبي بالقدر المطلوب بسبب المعوقات والمشاكل التي تقف أمام سياسة تحفيزه، إضافة إلى إستحواذ قطاع الصناعة على الحصة الأكبر من هذه الإستثمارات الذي يرتكز على قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، مناخ الاستثمار، الجزائر.

The summary

The objective of the study on the role of FDI in addressing the problem of unemployment in Algeria during the period 2000-2021, is to discover the economic importance of FDI in addressing the problem of unemployment, experienced by various developing countries, particularly Algeria, which has worked to improve various economic condition and climate and makee it more competitive, by working to develop the legal and regulatory framework as offering many benefits and guarantees in order to increase FDI flows to reduce the severity of unemployment and its rates that threaten young people in Algerian society

The study yielded a number of results, the most Important of which is that there is a limited contribution of foreign direct investments in addressing the problem of foreign direct investments in addressing the problem of unemployment in Algeria resulting from the fluctuation and fluctuation in the volum of inflows of foreign direct investments. This indicates that the investment climate in Algeria has not been able to attract forieg investors as much as needed due to the obstacles and problems that stand in the way of stimulus policy. In addition, the industrial sector has acquired the largest share of these investments, which are based on the fuel sector at the expense of other sectors.

Keywords : FDI, unemployment, investment climate, Algeria**.**